

البيئة والتنمية

(مشاكل بيئية.. أولويات وطنية.. حلول مجتمعية)

Tuesday 2 November 2004 No (11)

محلق شهري يصدر عن مركز العمل التنموي - معاً

الثلاثاء ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٤ م العدد (١١)



مئات الأطنان من النفايات الصلبة تعالج يومياً في محافظة الخليل بطرق غير سليمة.



كميات كبيرة من الملوثات البيئية شديدة السمية تباع يومياً في الضفة والقطاع من عمليات الحرق المكشوف للنفايات الصلبة.

في هذا العدد أيضاً:



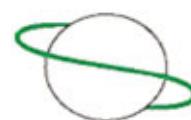
المساحة البحرية المحدودة في غزة تستغل استغلالاً جائراً

ص ٢	عندما تحول «التنمية» إلى ستار يحجب الانتفاحات الطففالية غير المشروعة...
ص ٢	آلاف الطلبة والموظفون والعمال في جامعة حلوان يشاركون في عملية إدارة النفايات
ص ٣	المياه العادمة: مشكلة بيئية، صحية جمالية
ص ٣	المواصفات الفلسطينية الخاصة بـ المياه المعبأة للشرب
ص ٣	دفيئة في المرتفعات وعنبر في مهب الريح وصمود أيضاً...
ص ٤	تنمية العادات الاستهلاكية البديلة والمسجمة مع البيئة
ص ٤	أسلوب ايداعي جديد للزراعة باستخدام كرات البذور الطينية
ص ٨	ناشطة من أجل البيئة تنفوز «بنوبل» لسلام! وتحتلواجهة الأخبار
ص ٨	تجويع وإفقار فلاحي العراق لإجبارهم على الانحراف في القوات التي أنسنها الاحتلال الأميركي
ص ٩	الغالبية الكبرى من الأراضي في دول إفريقيا الجنوبية لا تزال ملكاً للأقلية البيضاء
ص ١٠	عشرات الدول تشن حرباً ضد الأكياس البلاستيكية
ص ١١	تجربة مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين في جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



مرفق البيئة العالمية
برنامج المناح الصغيرة



مركز العمل التنموي، معاً



عندما تتحول «التنمية» إلى ستار يحجب الانتفاحات الطففية غير المنشورة...

منبر
البيئة والتنمية

تفاقم واقع الفقر وإعادة إنتاجه، بل أيضاً مواجهة حالات الغنى الفاقد، حيث يعيش بعض الناس عيشة طفيفية دون أي جهد إنتاجي، علماً أن هناك تفاوت هائل في الداخل غير واضحة المعالم والمصادر، والتي تسرب للخارج أو توضع في البنوك الصهيونية والأجنبية الأخرى. في الوقت الذي يزداد الفارق بين جيوب الفقر والغنى، وهذه الأخيرة تزداد انتفاخاً.

وتحت ظاهرة حركة رؤوس الأموال الطففية وغير المنتجة جزءاً من الفوضى الرأسمالية العالمية التي يسميه الكثيرون بالعولمة. فمثلاً، يتم التنازرة، يومياً، بأكثر من تريليون (الف مليار) دولار في أسواق التبادل التجاري الخارجي، وهذه الأموال أساساً، عبارة عن تدفقات مالية مضاربة أو طففية، لا يعاد إدخالها إلى دائرة الإنتاج.

المهم في الموضوع، أن نقطة البداية في تحليلنا وفهمنا لحركة الأموال في مجتمعنا، لا بد أن تكون من خلال تحديد المصادر المالية أو المدخلات التي من خلالها ينبع الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات المختلفة استهلاكم للسلع أو الخدمات المتنوعة التي يشترونها، سواء من خلال الأجر أو الأرباح الناتجة عن النشاطات التجارية المشروعة، أو العوائد على الموجودات المالية، أو غير ذلك.

على ضوء ما ورد، فإن الحديث عن تحقيق مفهومي المساواة والعدالة الاجتماعيين، يبقى مجرد ثرثرة، إن لم يصار فعلياً إلى العمل الاجتماعي-الاقتصادي الشعبي والرسمي لتقليل كبار (ان لم يكن إزالته) الفوارق الضخمة في المداخلات والثروات والفرص والسلطات، الأمر الذي يتطلب وقف الملاحم الضربية للقراءة والتي، غالباً، لا تنس الأغنياء، علماً أن نظام الضرائب الحالي يفرض اقتطاعات متساوية من الضرائب المباشرة على المداخلات، بغض النظر فيما إذا كانت هذه المداخلات ناتجة مباشرة عن نشاطات منتجة أم عن ريع غير منتجة وخفية أحياناً، يعني لا بد من سياسات ضرائبية تحمل أصحاب مستويات الإنفاق الاستهلاكي الشخصي المرتفع العبء الضريبي الأكبر، إذ أن المواطن (المكلف) حالياً، غالباً دون إدراكه، يمول عملية تثبيت وترسيخ الآليات الاقتصادية المنحرفة والشاذة، وبالتالي التشهو التنموي والبيئي.

الأفق اهراز مباشر لتحطيم الزراعة

وغالباً ما ينسى أو يتناسي البعض، حينما ينالش أو «يعالج» ظاهرتي البطالة والفقر وكيفية «محاربتهم»، بأن السبب الأساسي والمباشر لإفقار معظم الفلاحين الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ أو تحولهم إلى عمال يخدمون الاقتصاد الصهيوني، بعيداً عن أماكن سكنهم، أو إلى أجزاء في خدمة الاقتصاد الاستهلاكي بالدن الفلسطينية، أو إلى عاطلين عن العمل، إن السبب بذلك هو نهب الاحتلال لأراضيه وموارده الزراعية وبالتالي تحطيم الزراعة الفلسطينية التي تميزت في الماضي غير البعيد بكونها معتمدة على الذات ومتعددة ومتداخلة وبعيدة، معنى أن بروز فائض في اليد العاملة الفلسطينية الزراعية

التنمية صفحة ٩

توضُّع في المصادر الصهيونية والغربيَّة، علاوةً عن التبذيرات الأخيرة، وبالنتيجة حجز الفائض الرأسمالي داخل الضفة والقطاع وإعادة استثماره استثماراً متجمداً ومستادماً، وبالتالي تقليص المدخلات الخارجية إلى الحد الأدنى، الأمر الذي سيقرِّبنا فعلياً من تحقيق التنمية المتقدمة داخلياً والمنسجمة مع البيئة المحلية.

ويتبَّع الحجز المالي والتجاري في تدهور حجم الاستثمار

الفلسطيني في المجالات الانتاجية التي تجُزّ الخائض داخل

المناطق الفلسطينيَّة وترافقه إيجاده إعادة استثماره الانتاجي

و«قوياً» بفضل الحماية التي منحها ويمثلها لفئة اجتماعية -

سياسة معينة ويسهل تجارة التفوذ والفساد؛ أو البعض الآخر

الذي راكم «ثروة» ضخمة بفضل العقود والتكتاليف المضخمة

والوهبيَّة؛ وماذا نسمى حرية التصرف المطلقة بال مليارات من

أموال المودعين في بنوك الضفة والقطاع دون حسيب أو رقيب،

علماً أن نسبة القروض بما فيها السحبوبات الراشدة إلى الوادع

تشكل جزءاً يسيطراً من أرباح ومدآخيل هذه البنوك التي تكفي

لتغطية ميزانيات آلاف العائلات الفقيرة؟ وماذا نسمى كثرة

المدراء والرؤساء عديمي الجدارة في المؤسسات المختلفة والذين

لا يمتلكون سوى «المهارات» التبريرية والتقليدية؟

وهذا تحديداً، قد تتحول «التنمية» إلى إنفاق تافه على

مشاريع إغاثية وخيرية هامشية لتربيبة وإسكات الفقراء

والجائعين، وتعتبرهم عما يحدث في موقع آخر من انتفاحات

الطففية فاسدة وغير مشروعة.

وفي الوقت الذي ينضمُّ فيه العاطلون عن العمل ويظاهرون

بعضهم في الشوارع مطالبين بحقهم في توفير لقمة العيش

التضليلية، تجد ثلة من المتكسبين الفاسدين يُشقون في تبذير

الأموال بذرية النتفقات الإدارية والسفريات والسيارات وغيرها،

مستوردين للسلع التي يستهلكها مصدرين لقاقة العمل، إلى نمط

الاقتصاد التسول الذي يُضخ بجرعات مالية متواصلة من الخارج

ترتبط بها مزيداً من الناس غير المنتجين، وفي المحصلة، إعادة إنتاج

البطالة والفقر.

ونظر البنينة الاقتصادية الفلسطينيَّة الاستهلاكيَّة، فإن الرأسمال

معمولاته ذات طابع سياسي فقط، بل ويفقد على الخدمة

والاستهلاك، تُقلِّل الواقع الاقتصادي في الضفة والقطاع من نمط

إنتاج كولونيالي - استيطاني صاغه الاحتلال عبر تحويلتنا إلى

مستوردين للسلع التي يستهلكها مصدرين لقاقة العمل، إلى نمط

الاقتصاد التسول الذي يُضخ بجرعات مالية متواصلة من الخارج

ترتبط بها مزيداً من الناس غير المنتجين، وفي المحصلة، إعادة إنتاج

البطالة والفقر.

وتقى العنصر الاقتصادي الضروري لإنتاج الزراعة، فإن الرأسمال

غير ذلك الكثير من العناوين التي يهدف المتكسبون المختفين

وراءها إلى نهب الأموال العامة وأموال «المانحين» وهر المقدرات

على قلتها، كما أن أمولاً كثيرة تفتقر وتختبر بإنجهازات مجهولة.

وللنسبة جيداً إلى المبالغ المالية الكثيرة التي توظف أو

تستثمر في الضفة والقطاع، وتولد أرباحاً لا علاقة لها باستثمار

أو استخدام مباشر لأي من عناصر الإنتاج، سواء العمل أو الأرض

أو الرأس المال الانتاجي، وهذا ما يمكن تسميته بالنمو الطفيفي

المداخلية المحلية التي تعد أحد أشكال الرأس المال المالي الذي

لا يسميه الكثيرون بالرأسمال المضارب، بالرغم من أنه، بخلاف

النشاط الاقتصادي الطبيعي والشرعي، يولد مداخليل ضخمة،

تشكل استنزافاً طفيفياً للإنتفاحات الإنتاجية الحقيقة التي

معنِّي أن التفاصيل المادية الضاربة أو الطففية لا يعاد إدخالها إلى دائرة

الإنتاج.

وفي خضم هذا الواقع الاقتصادي - الاجتماعي الطفيفي

الفاقد، يبقى المطلوب إيجاد السلاح المناسب ليس فقط لمواجهة

السياسية، وبتقليص الفجوة بين الاستهلاك والانتاج لصالح الآخرين، وبالنتيجة حجز الفائض الرأسمالي داخل الضفة والقطاع وإعادة استثماره استثماراً متجمداً ومستادماً، وبالتالي تقليص المدخلات الخارجية إلى الحد الأدنى، الأمر الذي سيقرِّبنا فعلياً من تحقيق التنمية المتقدمة داخلياً والمنسجمة مع البيئة المحلية.

ويتبَّع الحجز المالي والتجاري في تدهور حجم الاستثمار الفلسطيني في المجالات الانتاجية التي تجُزّ الخائض داخل المناطق الفلسطينيَّة وترافقه إيجاده إعادة استثماره الانتاجي داخلية، فضلاً عن تحول معظم الادخارات الفلسطينية والخارجية إلى القطاعات الاستهلاكية.

وينجذب الأموال الكثيرة التي تجُزّ الخائض داخلية،

وتحل محل القطاعات الانتاجية التي تجُزّ الخائض داخلية،

المياه العادمة: مشكلة بيئية، صحية وجمالية

دنيا الأمل إسماعيل / غزة

إلى استسلام غير حميد. وعلى الرغم من إحساسنا جميعاً، وبشكل ملحوظ وفعلي بهذه الأزمة، التي تنس جيانتا في جوانب كثيرة منها، غير أن الأمر لا يتعذر هذا الإحساس، وللأسف الشديد أن استخدام الحرر الامتصاصية كوسيلة لتصريف المياه العادمة أدى إلى تسرب هذه المياه إلى أعماق التربة وتلوث المياه الجوفية التي تعد المصدر الأساس للمياه في فلسطين عامة، حتى أن الكثير منها لم يعد صالحًا للشرب، وتحديداً في المناطق الشمالية من قطاع غزة، حيث تتواجد مناطق تجميع المياه العامة في القرية البدوية في بيت لاهيا، وهي من مخلفات الاحتلال الإسرائيلي التي تبث سموها صباح مساء على أهالي المنطقة المحيطة. وعلى الرغم من حصول السلطة الوطنية على تمويل يحل هذه المشكلة، غير أن أمراً جديداً لم يطرأ علىوضع القائم، علماً بأن هذه البرك التجميعية مسؤولة بشكل مباشر عن تلوث التربية والمياه في منطقة بيت لاهيا التي أصبحت تعاني من انتشار العديد من الطفيليات الوبائية، خاصة بين طلاب المدارس، ثبت مسؤولية المياه الملوثة عن انتشارها. هذه تفاصيل مقتطعة من مشهد طويل وبائس ومؤلم حد الموت في بعض الأحيان عن اختصار المياه العادمة وأثارها السلبية على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، فهل من مستمع أو قارئ.

١: انظر: البنية التحتية في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
 ٢: انظر: المسح الديموغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، معلومات
 ٣: انظر: بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بتاريخ ٢٠٠١/١٢٣

الأطفال: ضحايا الحضر الامتصاصية
 لا يمكن لي أن أنسى الطفولة تهاني غياض (قل من عام)، من مخيم الشابورة في رفح، والتي توفيت بتاريخ ٤٩/٩/٢٠١٦، نتيجة سقوطها في بئر للصرف الصحي في منزلها، والطفولة تاريمان بدو (٨ سنوات)، من مخيم التصريحات، التي توفيت أيضاً نتيجة سقوطها في حفرة امتصاصية داخل منزلتها هذه المرة^(١)، وذلك بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٠، وهاتان الحادثتان تعكسان مدى الخطورة التي تؤدي حياة المواطنين وصحتهم العامة إلى حد الموت، كما تعكس أيضاً حاجة الفلسطينيين الملحقة في قطاع غزة تجديداً، إلى تنفيذ مشاريع الصرف الصحي، خاصة في المناطق الجنوبية.

تلويث البحر بـالمياه العادمة
 أدى عدم ارتباط العديد من المصانع في قطاع غزة، بشكّة جيدة للصرف الصحي، إلى اعتماد هذه المصانع في تصريف العوادم التي تخرج عن عملياتها الإنتاجية وما يرتبط بها من نفايات صلبة في مياه البحر، ما أدى إلى تلوينه بشكل كبير، وأحياناً إلى درجة عدم صلاحيته للاستخدام في مناطق محددة من الساحل الفلسطيني المحدود، وتجلّي هذه المشكلة أكثر ما تجلّي في فصل الصيف، حيث يتزايد الإقبال على الذهاب إلى الشاطئ للاصطيفان. وفي الوقت الذي يغيب عن المسؤولين التبّه إلى هذه المشكلة الخطيرة على صحة المجتمع ككل، يبرز اهتمام متكرر بتنقيف الشاطئ^(٢) من مخلفات الرواد، في شكل حملات كبيرة موسمية.

المياه الجوفية لم تسلم

نحن شعب يعاني من أزمة مياه، ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الأزمة بعد سنوات قليلة، ومع ذلك، لا تتعذر جهودنا مثل هذه المقالة أو خطبة عصماء أمام جماهير لا تملك صناعة القرار، فتجنح

وتمثل المياه العادمة الوجه الأبرز للمشكلات البيئية الفلسطينية التي تتضح مساوتها بشكل أكبر في فصل الشتاء حيث تفتق المصادر بـمياه الأمطار والمياه العادمة، خاصة وأن معظم مدننا وقراناً ومخيماتنا الفلسطينية تعاني من عدم وجود شبكات جيدة لتصريف المياه العامة وأن عدد كبيراً من المواطنين يعتمدون على الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة، ويزداد الأمر سوءاً حين تختلط المياه العادمة في بعض الأماكن بالنفايات الصلبة، مما يشكل ضرراً بيئياً وصحياً كبيراً من حيث الصحة العامة^(٣)، تاهيك عن انتهاء الدوق الجمالي، وانتشار الروائح الكريهة المقرضة، وانتشار الحشرات المزعجة التي تنقل الأمراض كالبعوض مثلاً.

خدمات غائبة

حسب المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة لعام ٩٧، فإن أقل من ربع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة يستفيدون من نظام تصريف للمياه، خاصة العادمة منها، حيث بين المسح أن ٢٤٪ فقط من الأسر في الضفة، ٤٨٪ من الأسر وأحياناً إلى درجة عدم صلاحيته للاستخدام في مناطق محددة في قطاع غزة يستفيدون من هذه الخدمة، فيما تغيب عن البقية الباقية من السكان.

ومن حيث التوزيع الجغرافي، يشير المسح إلى أن نسبة يستفاده من شبكات تصريف المياه العادمة في القرى ٢٥٪، مقابل ١٨٪ في المخيمات، ٢٠٪ في المدن^(٤). فيما يشيع في المجتمع الفلسطيني، خاصة في المناطق البعيدة المكانية المترامية يوماً بعد آخر، والتي تضطجع على شبكة الطرق الوعرة، مما يزيد الوضع سوءاً بسبب الزيادة الخارجية، سواء على مستوى الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني، غير أن التحسينات الطفيفة التي صنعتها السلطة الوطنية الفلسطينية، لم تستطع أن تظهر فروقات نوعية من حيث تحسن الوضع البيئي، إن لم يكن ازداد الوضع سوءاً بسبب الزيادة السكانية المترامية يوماً بعد آخر، والتي تضطجع على شبكة الطرق الصحي العامة، مما يسبب الوضاع الاقتصادي للحكومة والمجتمع على حد سواء، وتدني الوعي المجتمعي باهمية البيئة السليمة، وأيضاً هناك تحول الصناعي في قطاع غزة، تاهيك عن الافتقار إلى وجود متخصصين أكاديميين في مجال البيئة.

تشكل مشكلة المياه العادمة واحدة من المشكلات البيئية الخطيرة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، وذلك بسبب آثارها المباشرة على صحة الأفراد والمجتمع، وتشويهها للمنظر الجمالي العام، الذي يمنحك المجتمعات طابعها الحضاري الجميل. فضلاً عن الآثار السلبية بعيدة المدى على صحة المواطنين وأدواتهم الجمالية التي اعتادت على مجاورة المشاهدين غير الجميلة وتالفت معها دون أن تشكل عليها عبئاً نفسياً على الأقل.

من المعروف أن المجتمع الفلسطيني ورث عن الاحتلال الإسرائيلي والنظام، وهي سياسة استراتيجية مارسها الاحتلال الإسرائيلي ولم يزل يمارسها يومياً ضد البيئة الفلسطينية، في انتهاء سافر للحقوق البيئية الدولية ولاتفاقية جنيف الرابعة، متقدماً في ذلك تدمير البنية التحتية الفلسطينية وإنهاء الشعب الفلسطيني وإشغاله لسنوات طويلة في إصلاح ما أفسده الاحتلال وتغييب

فكرة إنشاء الدولة عن تفكيره عمرًا من الزمن.

وعلى الرغم من وعي المسؤولين لهذه المسالة، وبروز اهتمام إلى حد ما بمشكلات البيئة الفلسطينية، خاصة مع توفر التمويل اللازم، غير أن التحسينات الطفيفة التي صنعتها السلطة الوطنية الخارجية، لم تستطع أن تظهر فروقات نوعية من حيث تحسن الوضع البيئي، إن لم يكن ازداد الوضع سوءاً بسبب الزيادة السكانية المترامية يوماً بعد آخر، والتي تضطجع على شبكة الطرق الصحي العامة، مما يسبب الوضاع الاقتصادي للحكومة والمجتمع على حد سواء، وتدني الوعي المجتمعي باهمية البيئة السليمة، وأيضاً هناك تحول الصناعي في قطاع غزة، تاهيك عن الافتقار إلى وجود متخصصين أكاديميين في مجال البيئة.

دفيئة في المرتفعات وعنبر في مهب الريح وصمود أيضاً

المكتبة، كان سرحان من المسوقيين النشطين الذين يوصلون كتبات كبيرة من العنبر للسوق المركزي في نابلس، ولا زالت ذاكرته تحفل بتفاصيل الرجل الليلية من السوق وإليها، وكيف كان يصل الليل بالنهار، استيقظ فاروق، ابن العقد الرابع، من أحلامه وذكرياته وقرر أن يحول قمة الجبل إلى مسرح لدفيئة

النتمة صفحة ١٠

التي تحولت مجدهما لحداً فاتحاً معلقة ذات دراج تؤهل الارتفاع لأعلى ليشاهدون في الربيع أوراق عنبر تأسر النفل، وفي الصيف عناقيد عنبر كلّيريا معلقة تضيء الليل وتسرع إشراق النهار...
دفيئة فاروق
 لفاروق سرحان حكاية أخرى، فهو الذي أخذت الأفكار تطارده، للتغلب على مشكلة تسويق العنبر، وراح يفكر في البدائل

مستعمرات «جفات زيف» وأخواتها، عمل سعيد طوال شهر آب الفائت على تأمين وسيلة تسوق القليل من المحصول، إلى أن تتمكن وعبر جهود النائب في المجلس التشريعي إميل جرجوعي من تسويق ١٥ طناً، يسرع يصفه السكان بسعر القراب...
 يشعر آخرؤون في لجنة تقسيم فوق أوكام عنبر تسلل التلف إلىها، كون قطافها تأخر لأكثر من مرة، فيستذكرون مراحل التعب، يقول أبو العبد: ن詰ل ونحرث ونرقب ونبخ (نرش)، ونرعي الكروم، ونسهر، ولا نجد في موسم القطاف من يشتري!

مواسم

أبو العبد ونظائره يعتبرون هذه الأيام موسمًا ثقافياً واجتماعياً يغرسون فيه حب الأرض، ويعد عرساً شاملاً، وترتبط القرية به بغير ذكرى، فقبل حفنة من الزمن كان «الدقّة» المقروءة يصدر عن المحصول للأردن بسيارات شحن ضخمة، لكنهم اليوم يمنعون من التحرك إلى رام الله، وينتظرون جدار الفصل العنصري، يرون: كنا في مراحلنا الأولى نسوق المحصول في الأردن ودول الخليج، وبعد انسداد الدروب، والحواجز توجهنا إلى السوق المحلي، وهو هو اليوم يقف في وجهها، وأصبحنا نحتاج لتصاريح لإدخال العنبر إلى رام الله. تحيط القرية الجبلية التي يعيشها راهن، ١٢٠ مواطنًا قرية بيت إجزان من الشرق، والطيرة من الشمال، فيما تستلق القرية في جهتها الجنوبية، وترقد من الغرب بيت لقى وبيت عنان وبدو، وتقطع سمتعرة «جفات زيف» أجزاءً من غرب القرية التي يعمد نحو ٧٪ من سكانها على الزراعة، وتحدّد مثابة جدار الفصل بين قرفيتين، وتحوي عيادة صحية وجمعية خيرية، ومركز للعمل النسووي، وفيها هضبة عمرانية تضاهي النهضة التي صنعتها أيدي الفلاحين إذ تحتوا من جبالهم الصعبة عرائش خضراء باتت السرطان التوسعي يقترب منها ليضع أحلامها في مهب الريح.

طبيّب بقلب مزارع

يشكل الطبيّب منصور، حالة تستحق الدراسة، فهو ابن الذي يتذكر كما أنها ووالده المزراع الذي اتفق عمره في الأرض قبل أن يرحل، بعد أن يبني واجبه الإنساني يتجه نحو أرضه ويعهد عنبه من قطاف أو تقليم وإزالة للإعشاب وترتيب السلاسل الجربية التي تقي القرية من الضياع.

يعد منصور العمل اليدوي ضرورة للذي يمارس الطب أو يعمل في مختبر أو مهنة أكاديمية، فهو المرضى وأصحابهم بحاجة لبسها، ولذا فالارض واليسان، ويضيفون: من يحاسب أرضه يخسرها، ولذا فالارض واليسان، وبرسالة للشباب والمجتمع بضرورة ممارسة حب الأرض والتواضع في العلاقة معها» فمن يتبع على أرضه تتبع عليه» و العكس صحيح...
 في دفتر يوميات الأهالي غير المكتوبة يقدمون تصيفاً لعلاقتهم الاستثنائية بالأرض، في مطلع الصبا كانوا يسعادون الأجداد والآباء في تهيئة الأرض بالسلاسل، لينجتون من جبال عالية جراء جنات خضراء تحتها قلاع الكروم، إضافة لازلة الأعشاب وتقطيف العنبر.

يسألنون سرد علاقتهم بأهله الكبرى أو الأرض الجبلية

عبد الباسط خلف / القدس:

ما أن «يهبط» الماء على قرية بيت دقو في شمال غرب القدس إلا وتقاذبه محطات كثيرة، ولا يعرف بالضبط مارسة الانحراف لأي منها... تسخر من نفسها لأن الطريق المفترض إلى القرية، تمر عبر طرق التفافية، كان عليك الطواف عن الحاجز، والممرور من وسط طرق مغبرة صارت «كتل قذر» يستوطن الأشجار المرهقة، ويرفع درجة حرارة المسافرين.

يسالك أحدهم: أيهما أجمل هذه الطريق، أم «الخطوط السريعة»؟ ترد عليه بسخرية سوداء تصف أحلامنا المبعثرة. يذكر المواطنون على الدخول من رام الله لقرى القرى، ويسعى يصفه السكان بسعر القراب...
 القدس هذه من طريق باتوا يشتمنها، واسمها «الخنيق»، فيما رحلة الإياب تمر من النبي صموئيل قلقنديا وحاجزها الغني عن التعريف...
 الصبية الذين رافقونا في السيارة، استقرهم الغبار، وسائلوا والدهم بإسراف: كيف سنقفز الزيتون والعنبر؛ وطورووا فيما بعد على تحرير مرورهم على طريق محترم، خصص لغيرهم.

تستقللنا من تفاصيل القرية التي حولها السكان لحداثق نحتوها في صخور قاسية القلب والهيبة.

أسواق غائبة

تسجل في يوميات مشاهد متناشرة: الدقاقة (نساب لأهالي البلدة) يمارسون عشقًا في كروم عنبر، رغم أن حساب البدير لا يعزف لهم بارباح، ولكن على العكس يكتبهم حسابر باهظة، الكروم تعانى كثيراً والمنتوج تفت تقريراً وهو في «حصن أنه»، طائرات الاستطلاع الإسرائيلي لا تكتف عن العبث بسماء القرية، رجال ونساء وفتية وصبايا يستشرفون لقطاف عنبر يشتريه إضافي على حكاية صمود المواطن، تقبل على فاروق سرحان وسعيد يقين، وشفقته تحسين محمود عبد حمزه وعلاء، وجهرة من فلاحي المكان وكأنهم في بيت عزاء، يكتبون بصمت غير معلن ضياع موسم عنبر إضافي.

صمود

تقول ألسنتهم مع الفارق في القرارات البلاطية ونقطة البدع: إنهم يصدرون هنا فوق أرضهم، ولا يسمحون لطائرة الاستطلاع إلا أن تنقل لمرسليها صوراً تؤكد أنهم ياقون هنا ولا يفكرون في الرحيل واليسان، ويضيفون: من يحاسب أرضه يخسرها، ولذا فالارض واليسان، وبرسالة للشباب والمجتمع بضرورة ممارسة حب الأرض والتواضع في العلاقة معها، فشهوة الاستيطان لا تخف عن ملء فيها الواقع.
 سعيد يقين، واحد من هؤلاء، يعمل مدرساً في كلية الطيرة، لا يدخل جبّي أي عائد، بل على العكس ينفق هو وأخوه من الأجداد والآباء في تهيئة الأرض بالسلاسل، لينجتون من جبال عالية جراء جنات خضراء تحتها قلاع الكروم، إضافة لازلة الأعشاب وتقطيف العنبر.
 جيوبهم في دوره زراعية طويلة ومديدة تبدأ في الشتاء المتأخر، وتستمر إلى بداية الخريف، ويتدخلها أعمال بدائية كالحرث على البهائم لطبيعتها الجبلية القاسية، لكنه يرفض التخلّي عنها أو إهمالها، لأن ذلك يعني تركها وحيدة بوجه

المواصفات الفلسطينية الخاصة بالمياه العبأة للشرب

إنتاج المياه ومعالجتها محلياً

تنتج المياه الطبيعية وتعالج كما يلي: يتم أخذ الماء من مصدر مرخص من قبل سلطة المياه الفلسطينية ومراقب فنياً من حيث الفحوصات الميكروبيولوجية والكيميائية، وتنقل إلى مكان التعبئة مباشرة، وقبل التعبئة يسمح فقط بعمليات ترسيب وتصفية، من شأنها أن تفصل المركبات غير الذائبة من شوائب وعوائق، وتكون خطوط الإنتاج خاصّة للمياه المعدنية الطبيعية، أما بالنسبة ل المياه العبأة فيتم بواحدة أو أكثر من العمليات التالية:

١. الترسيب والتصفية

٢. المعالجة بالغ Ferm

٣. عمليات التطهير المسموح بها من قبل وزارة الصحة

٤. التقليير

٥. التناضح العكسي

ويستخدم في التعبئة عبوات زجاجية أو بلاستيكية صنعة من (PET) فقط، و يجب أن لا تعطي هذه الأدوية أي طعم أو لون أو رائحة أو تلوث للمياه العبأة، أما من ناحية محتويات المياه فيجب أن تكون على كل عبوة بطاقة بيان مصادق عليها من مؤسسة المواصفات والمقياسات الفلسطينية، ومن ناحية أخرى فإن هذه المؤسسة تمنح شهاداتاماً مطابقة لمواصفات الجودة العالمية الأولية للحصول على إحدى الشهادات، ومن ثم الفحوصات التي تتم للمتابعة السنوية، وبالنسبة لشهادة الجودة الفلسطينية في تلك المنشأة، ومن هنا، فإن الشركات الوطنية الحاصلة على إحدى هذه الشهادات تبقى تحت المراقبة وبشكل مستمر، ويتم الفحص والتحليل للمنتجات في مختبرات معتمدة.

تعريفات المياه العبأة

مياه الشرب هي المياه الصالحة للشرب والاستعمالات المنزلية والمياه المستعملة في الصناعات الغذائية المطابقة في خصائصها لمتطلبات المواصفات الفلسطينية رقم ٤١، أما بخصوص التعريفات لمياه الشرب العبأة الماء الموصى بها في القرية الفلسطينية رقم ٦٩ فإنها تصنف إلى صنفين: مياه معدنية طبيعية و مياه شرب معبأة، المياه العبأة الطبيعية هي مياه طبيعية مائية شرب معبأة، المياه العبأة المائية التي يجب أن تكون على كل عبوة بطاقة بيان و يجيء بـ«جفات زيف»، ويجب أن يعلن المنتج عن صنف المياه على بطاقته، حيث يمكن أن يكتب مياه معدنية طبيعية، أما إذا كان مصدر المياه العبأة المائية غير معدنية طبيعية، فيجب أن يوضح فعندما يسمح له بـ«جفات زيف»، و يجب أن ينبع من صنف المياه على بطاقته، كما يجيء بـ«جفات زيف»، و يجب أن ينبع من صنف المياه على بطاقته، حيث يمكن أن يكتب مياه نبع معدنية طبيعية، أمامياه الشرب من صنف مياه شرب معبأة فإنه يجب أن يتوسم بالاسم بالاسم مياه معالجة للشرب، مع ذكر عمليات المعالجة المستخدمة.

على أنقاض الأنماط الاستهلاكية المُلوثة لإنسانية الإنسان العربي وب بيئته

تنمية العادات الاستهلاكية البديلة والمنسجمة مع البيئة

جماعية، وبالتالي زيادة الكميات المشتراء والتقليل من التكاليف. وقد نعمل سوية مع مجموعة أخرى باشرت قبلنا في الشراء بكميات كبيرة أو بالجملة، كالتعاونيات الغذائية ومجموعات العمل المعتمد على الذات وغيرها. وعلى سبيل المثال، يوجد في اليابان مجموعات (مجتمعية) شرائية محلية كبيرة، تمتلك السلطة في فرض شروطها على المنتجين والمزودين.

التسوق الصديق للبيئة

لدى قيامنا بعملية تغيير جذرية نوعية في نمط حياتنا، فلا بد أن نأخذ بعين الاعتبار بعض الأمور الأساسية في عملية الاستهلاك، وتحديداً آية سلعة نشتري وكيف نشتريها وأين نشتريها.

وفي نمط الإنتاج والاستهلاك البيئي والعضوى
يفترض شراء المكونات الغذائية الأساسية غير المعالجة أو المصنعة. إذ أن الطعام المصنوع، غالباً ما يحتوي مضادات كيمياوية غير مرغوب فيها وتغليف طيفي (ظاهرياً) ولكنه غير ضروري ومكلف. بإمكاننا اعتبار كل المنشآت الكيمياوية كمدونات صحية وبيئة وبالتالي فلنستبدلها بسلع مصنعة محلياً وأكثر أماناً. وحيثما أمكن، فلنشتري سلعاً مصنعة محلياً بحيث تحوي حداً أدنى من التغليف القابل لإعادة الاستعمال والتدوير، فضلاً عن كونها انتجت بطريقة عضوية وأخلاقية. وبشكل عام، فلنتجنب البلاستيك والمعادن، ولنشرتري منتجات غذائية محلية وموسمية تم إنتاجها من مواد طبيعية.

بإمكاننا تخصيص لوحة ملاحظات في البيت، نكتب عليها السلع التي شارفت على الانتهاء، حيث أن هذه العملية ستقلل من رحلات التسوق وستزيد من كمية السلعة الواحدة التي سنشتريها، الأمر الذي سيقلل من التكلفة. وقد يتطلب الأمر بعض التخطيط وربما تخزين سلع أساسية مطلوبة باستمرار. وبشكل عام، فلنشارك عملية التسوق مع الآخرين، ولنشرتري مباشرةً من المنتجين، علماً أن مجموعات التسوق الجماعية قد ترتبط لاحقاً مع أناس آخرين أو مجموعات أخرى لتحقيق أهداف إضافية وبالتالي توفير النفقات والتكاليف.

والجانب الاقتصادي الهام في تركيز عملية الشراء من المنتجين المحليين، أن العملية الأخيرة، بشكل عام، أرخص وتقلل من نفقات المواصلات، فضلاً عن تدويرها لتفوتها في داخل بلدنا. كما أن شراء احتياجاتنا من المحلات التجارية المحلية، والتركيز تدريجياً على المنتجات البلدية، يساعد على الاحتفاظ بالأموال داخل البلد ويعزز التجارة المحلية. بمعنى أن التجارة بالمنتجات المصنعة محلياً ومع الشركات والمنشآت المحلية، يضمن الحفاظ على معظم حركة السيولة المالية في إطار نفس المجتمع. وذلك خلافاً للشركات الأجنبية والدولية التي تسحب الأموال المحلية إلى خارج الوطن، تاهيك عن استخدام هذه الشركات لنظام مواصلات عالمي سريع واستهلاكها كميات هائلة من الموارد.

ويفترض بنا، كاناس بيتين، أن تتجنب شراء السلع التي تستخدم لمرة واحدة، وبدلاً من ذلك علينا شراء السلع المغيرة، والقابلة للإصلاح أو التدوير، والمتوفرة للطاقة والاقتصادية والتي انتجت محلياً وبطريقة إلخلاقية. ويفضل دائماً استعمال المنتجات التي صنعت من مواد قابلة للتتجديد. وبالعادة، يصنع الحرفيون المحليون منتجات عمرة وجميلة.

وكخطوة أولى في اتجاه تعليميًّاً أنماط إنتاجية واستهلاكية منسجمة مع البيئة وغير معادية لها، لا بد أن ننتبه إلى السلع التي تدخل بيونتنا وتخرج منها. ومن المفيد أن ندقق في كل سلعة لتحديد مصدرها وأين وكيف نستخدمنها وإلى أين تنتهي، وكم هي ضرورية لنا. بمعنى، هل هذه السلعة أو تلك ضرورية وحيوية حقاً بالنسبة لنا؟ وإذا كانت ضرورية فهل نستطيع التقليل من استخدامها أو استهلاكتها، وما هي البديل المتوفرة؟

وفي الواقع، يوجد لكل سلعة نستعملها تأثير على بيئتنا. إلا أنه، في حالة كون مصدر الأشياء التي نستعملها متعددًا، أو لدى تقطيّلنا من استعمال السلع التي مصدرها غير متعدد، فإننا سنساهم، وبالتالي، في توفير مستقبل صحي ومستدام.



قبل أن نشتري السلعة فالتدفق في مصدرها وأين وكيف سنستخدمها وإلى أين سنتهي وكم هي ضرورية لنا.

(أي عملية الشراء)، في حالة كون الطلب كبيراً، فقد تؤثر مباشرةً على المزودين. فبإمكاننا القيام بعملية تسوق مباشرةً ومنتظمة لدى المزارع البلدي أو في مستودعات الأطعمة العضوية التي يمكن لمجموعة من المنتجين إنشائهما. وكمنتجين، بإمكاننا في نفس الوقت، أن نبيع في مثل هذه المستودعات فائض إنتاجنا، وبالتالي أن نقلل من التكاليف.

وبإمكان مجموعات من الأصدقاء أن تقوم بعملية شراء

عملية الشراء

ستقلل عملية الشراء بكميات كبيرة التكاليف، كما أنها

على أبواب موسم التشجير: أسلوب إبداعي جديد للزراعة باستخدام كرات البذور الطينية

تحضير فلسطين التي كانت يوماً ما تكسوها الغابات، وأصبحت اليوم تعد من البلدان المتصرحة.

سعد داغر / حديقة القيق (مدارس الفرنديز)

في مثل هذا الوقت من السنة تبدأ حمى الاستعدادات لموسم زراعة الأشجار، سواءً الأشجار المثمرة أم الحرجية. وقد تزايدت في السنوات الأخيرة أعداد المؤسسات التي تنفذ برامج التسجيل والتلقيح، وتعتبر المؤسسات التي تستخدم فيها الشجرة لإحياء مناسبة هنا وأخرى هناك. ولا شك أن هذا مؤشر إيجابي كبير على الوعي بأهمية الشجرة في حياة الناس، وكل المبادرات الهدافة إلى زيادة المساحة المزروعة بالأشجار تستحق الثناء، لا بل التجدد والتطور من أجل استمرارها وإناجها. فالأشجار ليست مجرد عنصر في البيئة، بل هي العنصر الأساس لضمان الحاجة لغفر الحفر اللازمة للزراعة، وبالتالي لا حاجة لدفع تكاليف عمال الزراعة. الحاجة فقط لفرق من المتطوعين والأطفال يقومون بتحضير الكرات، ومن ثم في موسم الأمطار، الخروج إلى الجبال والبراري المراد تشييرها والقيام ببنائها.

تتميز هذه الطريقة بالسهولة والتکاليف القليلة والتي يمكن أن تصل حد الصفر، ولكنها في الوقت ذاته عالية الفعالية. إن الأطفال، وخاصة طلاب المدارس يمكن أن يشكروا الأساس في هذه العملية الممتعة بالنسبة لهم. ومن خلال التجربة كان الأطفال سريعي التعلم والتعلق في عمل كرات البذور الطينية. فالمدارس من خلال الدروس الخاصة بالبيئة والزراعة ومن خلال النشاطات اللامنهجية يمكن أن يشكروا العاملون الفقري لإعادة تحسين فلسطين، كما أن المؤسسات العاملة في مجال البيئة يمكن أن تجد في هذه الطريقة أساساً لتبني مناطق جراء لتعييدها الخضراء.

لقد بدأت حديقة القيق النباتية التعليمية / مدارس الفرنديز بتجربة هذه الطريقة وأول مرة في فلسطين والوطن العربي، حيث لاقت نجاحاً غير متوقع، وتقوم الحديقة حالياً بتعليم العديد من المجموعات على عمل كرات البذور الطينية، وتتوفر كتاباً مترجمًا يشرح مفهوم الزراعة الطبيعية وكيفية عمل كرات البذور. كرات البذور الطينية في الزراعة، خاصة زراعة الأشجار والنباتات الحرجية والبرية، يمكن أن تكون حلاً للتغلب على المشكلات المادية وغيرها في سبيل إعادة

ج. ك. / خاص بملحق البيئة والتنمية

تهدف هذه المعالجة السريعة إلى تطوير مفهوم الإنتاج الغذائي العضوي (الطبيعي) واستهلاكه محلياً، والارتقاء به إلى مستوى تنمية العادات الاستهلاكية البديلة والمنسجمة مع البيئة.

بإمكاننا امتلاك قدرة أكبر من التحكم بطعمتنا من خلال

شراءه مباشرةً من المنتج (المزارع)، أو من خلال الارتباط مع آخرين لشرائه بكميات كبيرة (بالجملة)، أو وهذا هو

الوضع الأمثل، أن نتحكم بعملية إنتاجه وزراعته بأنفسنا. ويستطيع، جيئنا، القيام بعمل زراعي، ولو جزئي، لتوفير جزء أساسي من احتياجاته الغذائية. فهناك دائماً

متسع من المساحة في المطبخ، على عتبات النوافذ، في

البلكوه، على الأسطح، في الأواني، على الجدران، في المساحة الكافية لتربية احتياجتنا أو انعدام المساحة كلها.

فهناك البديل للحديقة أو الأرض الزراعية الخاصة بنا. فقد تتوارد بجوار منطقة السكن، أو في نفس القرية أو البلدة أو المدينة، حدائق أو أراضي ممهلة أو غير مستفاد منها.

فإمكاننا زراعتها، بالاتفاق مع أصحابها، مقابل حصول الآخرين على جزء من الإنتاج. بمعنى، هناك إمكانية دائمًا

للعمل الإنتاجي الزراعي على قاعدة المزارعة. وقد يكون العمل في الأرض على أساس فردي أو مجتمعي، بحيث تدار

مجموعة من الأشخاص في الحي أو في المنطقة السكنية إلى زراعة الحضار العضوية والأعشاب الطبية أو بستان بلدي من أشجار الفاكهة، لاستهلاكها المباشر وتسويقه الفائز،

فضلاً عن الاستفادة من هكذا مشروع زراعي، كموقع نموذجي للمشاهدات يستفيد منه كل المعنيين. فلننوجه إلى

المؤسسات العامة أو الحكومية (بما في ذلك المؤسسات التعليمية) أو المجالس البلدية أو القروية التي تمتلك أو تشرف على أراضي عامة غير مستعملة. كما، بالإمكان أيضاً الاستفادة من أراضي تابعة لأصحاب الأعمال أو المالكين.

وبسبب ظروف الاحتلال الصهيوني والحرصار الذي يفرضه على شعبنا وبالتالي أجواء المقاومة، هناك، حالياً، عدد متزايد من الجهات والمؤسسات العامة والرسمية التي لديها أراضٍ متاحة، تشرع المبادرات الإنتاجية المجتمعية، وخاصة تلك المعتمدة على الذات.

تحكم المستهلك في عملية الإنتاج

لضمان إنتاج زراعي نظيف صحي وبائي، بإمكان

مجموعات من المستهلكين تنظيم عملية مقاييسة (المال بالمنتجات الزراعية) مع مزارعين بلد़يين - عضوين محليين (ملاكين أو يزرعون بالزراعة، أو مع مزرعة في المدينة.

ويوجد حالياً، في بعض البلدان، نماذج عملية لمشاريع

إنتاجية تعرف بالزراعة المدعومة مجتمعياً (أو: "الزراعة بالحماية الشعبية"). وفي مثل هذه المشاريع المجتمعية

المكونة من متجر زراعي (أو أكثر) ومجموعة من المستهلكين (قد تكون غالباً مجموعة من الأسر في القرية أو المدينة)، يدفع المستهلك (سلفاً) للمنتج في بداية الموسم بثمناً ملائماً محدوداً، لدعم المنتج في عملية إنتاجه بمختلف مراحلها.

وبالمقابل، يحصل المستهلك على نسبة معينة من الإنتاج. ويمتلك المستهلك رأياً معتبراً في ما سيزرع. وهناك نماذج

معينة من المشاريع المجتمعية التي تزود المستهلكين بالخضار والفاكهه العضوية، فضلاً عن كمية غير محددة من البيض البلدي، بل ومشاركة الآخرين في ملكية بقرة أو أكثر (ضمن المشروع)، بحيث يستفيد من حليبها (البلدي وغير العالج) المستهلكون والمتوجهون على حد سواء. وقد

تختلف آليات العمل والإنتاج من مشروع لآخر، ولكن، في معظم الحالات يدفع المستهلك رسماً محدداً في بداية الموسم، لمشاركة المنتج في المخاطرة أو في الثروة الإنتاجية. وليس

بالضرورة أن تكون المشاركة مالية دائمة، فقد يساهم المستهلك من خلال عمله بالمشروع، سواءً بالفلحة أو

بالحصاد أو بالتلقيح. وقد يكون المستهلك نفسه منتجاً لمنتجات بلدية لا ينتجهها المشروع الذي ينتهي إليه، وبالتالي

قد تكون مساهمه (كلياً أو جزئياً) عبارة عن مقاييس بعض منتجاته بمنتجات أخرى في المشروع. وتعد الزراعة

المدعومة مجتمعاً أسلوباً فعالاً لتسويق المنتجات العضوية (البلدية) في موقع الاستهلاك (بالمدن أو بالمخيمات

الفلسطينية مثلاً). ويتم، بالعادة، نقل منتجات المشروع أو التعاونية إلى نقطة تجميع متفق عليها (مثل: بيت أحد الأعضاء) حيث يتم من هناك إعادة توزيعها محلياً. وتحل

محافظة الخليل : مئات الأطنان من النفايات الصلبة يومياً تعالج بطرق غير سليمة



2004/10/15

مكب نفايات دورا قرب أرض مزروعة بأشجار الزيتون والتي، مما أدى إلى تلف الأشجار.



2004/10/16

القاء النفايات على الأرض في دورا الصحة (الخليل) بالرغم من وجود حاويات.

النفايات وعزلها عن الهواء الخارجي وبالتالي فإن هناك مشاكل بيئية تطال التربة والبيئة الجوفية في المحافظة.

وتابع دويك أن البلدية بمقدار اثناء ممضة ترحيل انتقالية خلال الاشهر القادمة، حيث سيتم وضع النفايات التي تجمع بواسطة السيارات الصغيرة في حاويات كبيرة مغلقة تنقل النفايات الى المكب الرئيسي اضافة الى انشاء صنبع (وحدة فرز) للنفايات هدفها تحويل النفايات من اجل إعادة تدويرها، وأن البلدية بانتظار الحصول على الترخيص من الجانب الإسرائيلي لأن موقع المصنع ضمن مناطق ٣٧٥ طن يوميا من النفايات المركزي في منطقة زيف نحو ٣٧٥ طن يوميا من النفايات الصلبة بمختلف أنواعها، وذلك من مدينة الخليل وبلدات يطا والسموع ومخيمات الفوار والعروب، وفي بعض الأحيان مخيم دهيشة، اضافة الى مستوى مطبات «كمثال»، «كريات اربع» و«عصيون»

الحاويات تحرق من قبل الأطفال

شار المهدى دويك انه لا يوجد شكاوى من قبل المواطنين او المؤسسات المتعلقة بالقصير في جمع النفايات الصلبة، مشيرا الى المشكلة التي يعاني منها قسم الاطفال في مشفى الخليل نابعة من عدم توفر مكان مناسب للحاويات المغلقة التي تم إحضارها خصيصا للمشفي بدلا من الموجودة حاليا، حيث يبلغ طول كل حاوية ١٢ مترا، وتم الاتفاق مع ادارة المستشفى على تجهيز مكان يتسع للحاويتين. أما بالنسبة للمدارس فأن المشكلة تكمن في الطلبة الذين يرمون النفايات في ساحات المدارس.

وتابع هناك مشكلة كبيرة تعاني منها مدينة الخليل وهي ان ٧٧٪ من الحاويات الموزعة في إحياء المدينة يتم حرقها من قبل المواطنين لاسيما الأطفال، وهذا ناتج عن قلة الوعي الجماهيري والذي ينتقل بالدرجة الأولى في الاعتداد على الأطفال في كبر النفايات حيث تشاهد أكياس النفايات منتشرة بالقرب من الحاوية بشكل كثيف.

التوصيات

بعد اجراء المقابلات مع المواطنين والمختصين في المؤسسات العامة والخاصة تم الاجماع على مايلي :

١. ضرورة العمل الفوري على إيجاد السبيل الكفيلة للتخلص من النفايات الصلبة على أحسن علمية صحية .
٢. يجب القضاء على المكبات العشوائية المنتشرة في بعض احياء المحافظة وضرورة وضع أنظمة تلزم المواطنين بانظمة جمع النفايات .
٣. ضرورة ان تكون مكبات النفايات العامة بعيدة عن التجمعات السكانية بما يضمن منع وصول تأثيراتها الصحية والبيئية الى المواطنين.
٤. ضرورة توفير الأيدي العاملة والآليات الازمة لجمع النفايات من التجمعات السكانية التي تفتقر لهذه الخدمة .
٥. الشروع في حملات توعية وإرشاد للمواطنين بشكل مستمر من اجل حثهم على الالتزام بنظام جمع النفايات وعدم إلقاء النفايات بصورة عشوائية .

من المسؤول؟

المواطن يشكو ويحمل المسؤولية للبلديات في انتشار النفايات الصلبة وما يلحق بالبيئة من اضرار، والبلديات تؤكد ان المواطن هو المسؤول عن الاضرار البيئية التي تنتتج عن عمليات حرق النفايات. واما فحص الاتهام تضييع المسؤولية ... فمن المسؤول؟!

وتضيف ام احمد بدل من ان يشفى المريض نتيجة لهذا الوضع يكون عرضة للإصابة بالأوبئة المختلفة التي تكون ناتجة عن انتشار الحشرات والروائح الكريهة، وحسب مصادر من المشفى ان الادارة تبحث مع البلدية معالجة الموضوع !!!

الصحة : لا نملك عصى سحرية، وإنما نساهم في التقليل من الأضرار

وبحسب مصادر من وزارة الصحة في الخليل فإن هناك مئات الشكاوى التي تقدم للوزارة من المدارس والمستشفيات والمواطنين من اجل محاصرة ظاهرة انتشار النفايات الصلبة، ووقف الاضرار الناتجة عنها، لاسيما عقب إغلاق قوات الاحتلال للطريق المؤدية للمكب المركزي الذي يقع في منطقة زيف بالقرب من بلدة يطا ومحخص للمحافظة، حيث أصبح في كل بلدة وقرية في المحافظة مكب على الأقل، وهذا يؤدي الى زيادة الإطراف التي تصيب المواطن والبيئة، حيث تقوم وزارة الصحة بعد الإطلاع على الشكاوى بمعاهدة مكان انتشار النفايات والإطلاع على الأضرار التي قد تنتج عن هذه النفايات وتقوم بالتنسيق مع البلديات وال المجالس المحلية برش المكبات والقرى بالمبادرات المناسبة من أجل القضاء على الحشرات التي تنقل الإلأمراض فوزارة الصحة لا تملك العصا السحرية ولكن تساهم في التقليل من الأضرار الناتجة عن انتشار الحشرات

الخليل : ١٧٠ طناً من النفايات الصلبة يومياً

ومن جهته يقول المهندس ياسر دويك مسؤول قسم النفايات الصلبة في بلدية الخليل، ان كمية النفايات التي تنتتج عن مدينة الخليل تصل الى ١٧٠ طن يوميا وهي الناتجة عن الاستخدام المنزلي والصناعي، ولا تشمل مخلفات البناء، مشيرا إلى أن ٦٠٪ من هذه النفايات هي مخلفات عضوية و ١١٪ بلاستيك و ٢٠٪ ورق و معادن والباقي زجاج، أقشة و مطاط حيث تصل الى المكب نحو ٤٠ طنا يوميا من النفايات الصلبة، على أنواعها. وتقام عملية الطمر مرتبة بالأسبوع، مشيرا الى ان السكان المجاورين للمكب يقومون بحرق النفايات للتخلص منها، لأنهم لا ينتظرون حتى ترسل البلدية معداتها لها لإجراء عملية الطمر، وبالتالي فإن هناك أضرار بيئية تنتج عن عملية الحرق والمسؤولية تساعد الحراثيم على الانتشار.

بلدية دورا: المواطن هو المسؤول عن الأضرار

البيئية الناتجة عن حرق النفايات

وأشار السيد مصطفى الرجوب القائم بأعمال رئيس بلدية دورا، انه تم انشاء مكب للتخلص من النفايات الصلبة عن طريق الطمر في منطقة عين فارس، مطابقا للمواصفات العالمية وبتكلفة ١٢٠ ألف دولار، وذلك بعدم من مؤسسة انقاد الطفل حيث يصل الى المكب نحو ٤٠ طنا يوميا من النفايات الصلبة، على أنواعها. وتقام عملية الطمر مرتبة بالأسبوع، مشيرا الى ان السكان المجاورين للمكب يقومون بحرق النفايات للتخلص منها، لأنهم لا ينتظرون حتى ترسل البلدية معداتها لها لإجراء عملية الطمر، وبالتالي فإن هناك أضرار بيئية تنتج عن عملية الحرق والمسؤولية تساعد الحراثيم على الانتشار.

وتابع انه تم توزيع حاويات مغلقة على أحياء البلدة وعلى القرى التي تقع ضمن حدود البلدية، بدعم من الحكومة اليابانية، وطريقة فتحها سهلة للغاية، حيث لم يتلزم المواطنون بوضع النفايات داخل الحاوية وإنما بشكل عشوائي بالقرب منها، وهذا ينتج عنه انتشار الروائح الكريهة وللحشرات وتشوه الطعام، الجمالى للبلدة، مؤكدا ان المواطنين بحاجة الى توعية بيئية من قلة عدد العاملين حيث يعتبر قل العاملين في تطبيق الالتزام بالطرق السليمة للتخلص من النفايات.

قسم الأطفال يعاني من تراكم النفايات

عند الاقتراب من مدخل قسم الأطفال في مستشفى عاليه الحكومي، ترى عند مدخل القسم حاويتين لجمع النفايات الناتجة عن كل المشفى، تقول ام الطفل احمد التي ترافق نجلها المريض ان المرضي والمرافقين يعانون من انتشار الروائح الكريهة المبنية من تلك الاحاويتين اللتين أصبحتا غير صالحتين للاستعمال، فيما تشربان المياه الناتجة عن بعض النفايات الى ساحة المشفى وبالتالي ينتشر الذباب وتنكاثر القطط والقوارض اضافة الى تأثر سيارة البلدية التي تجمع النفايات في الدور على المشفى لاجمع النفايات دون ان تقوم بتبديل او غسل الحاويات.

شاير فقوسة / مكتب الاتحاد للصحافة والإعلام خاص بملحق البيئة والتنمية

تعاني الأرضيات الفاسطينية طوال سنوات الاحتلال من مختلف أشكال التلوث البيئي، وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تورثت وضعا بيئيا سيئا للغاية. حاولت المؤسسات المعنية محاصصة الآثار الناتجة عن التلوث البيئي خاصة في مجال النفايات الصلبة. لكن وبعد مرور بضع سنوات فالمشكلة لا زالت قائمة واحدة، وما زالت تشكل خطورة على صحة المواطن الفلسطيني والبيئة من جهة وعلى الطابع الجمالي للمدن والقرى من جهة أخرى.

أغلب النفايات الصلبة في الأرضيات الفلسطينية تتكون من النفايات الناتجة عن استخدامات المنازل والمطاعم والفنادق والمراهن الطبية، ونفايات البلاستيك والورق بعد استعمالها في عمليات التغليف للأغراض المختلفة، والنفايات الناتجة عن ورشات البناء، وهذه النفايات تكثر في المدن. أما في المناطق الريفية والزراعية فتكثر فيها النفايات الناتجة من النشاط الزراعي والحيواني سواء مخلفات نباتية أو عضوية.

فالنفايات الصلبة على اختلاف أنواعها تعدد من أهم مصادر التلوث البيئي في الأرضيات الفلسطينية وتعد بالضرر الصحي على الإنسان والبيئة وعلى الطابع الجمالي للطبيعة. فالنفايات في الأرضيات الفلسطينية تتوزع بطريقة عشوائية على أطراف المدن أو خارجها ولا تخلو الشوارع والأزقة منها، ويتم أحيانا تبديلا في أماكن خاصة تسمى «مبكات النفايات» التي لا تبعد كثيرا عن التجمعات السكانية مسببة بذلك أضرارا صحية وبائية.

مشاكل بيئية وصحية في محافظة الخليل بسبب انتشار النفايات الصلبة

تعاني محافظة الخليل كباقي المحافظات من مشاكل بيئية وصحية ناتجة عن تراكم وزيادة النفايات الصلبة بانواعها، حيث تقدر حجم النفايات في المحافظة بعشرات الالاف في اليوم الواحد والتي تجمع وترمي بما يسمى «مبكات النفايات»، ومن ثم تحرق بشكل غير كامل فتصيب ملادا للحشرات والقوارض وبعثلا الروائح الكريهة، أو تطرم دون توفير الشروط السليمة لعملية الطمر، أما في القرى والبلدات التي يفتقر إلى هذا النظام في جمع النفايات فإن المواطنين يقومون برمي النفايات ب بصورة عشوائية في الأرضيات الزراعية والأماكن الخالية وسط التجمعات السكنية، ما يلحق أضرارا بيئية وصحية.

فعلى حافظة الخليل، أشارت بعض الأصحابيات التي توضح أنواع التأثيرات الصحية والبيئية الناتجة عن النفايات الصلبة، على ان ما يقارب ٢٥ تجتمع سكينا يعانون من انتشار الروائح الكريهة المنبعثة من المكبات، إضافة الى ٢٧ تجتمع سكانها يعانون من انتشار الأوبئة و ٣٥ تجتمع تعانى من تجمع المرضى والمرافقين يعانون من انتشار الروائح الكريهة المبنية من تلك الاحاويتين اللتين أصبحتا غير صالحتين للاستعمال، فيما تشربان المياه الناتجة عن بعض النفايات الى ساحة المشفى وبالتالي ينتشر الذباب وتنكاثر القطط والقوارض اضافة الى تأثر سيارة البلدية التي تجمع النفايات في الدور على المشفى لاجمع النفايات دون ان تقوم بتبديل او غسل الحاويات.

رأساً من الأعنام نفقت وزيت الزيتون غير صالح للأكل

يقول المواطن حسين قرزا الذي يسكن بالقرب من مكب

بسبب الإغلاقات والقيود الصهيونية: انتشار أكثر من ٢٠٠ مكب نفايات عشوائي وطارئ في داخل المدن والقرى الفلسطينية

كميات كبيرة من الملوثات البيئية شديدة السمية تبعث يومياً في الضفة والقطاع من عمليات الحرق المكشوف للنفايات الصلبة



مكب نفايات في جنين (المصدر: unep)

وأثناء الإغلاقات المشددة أو منع التجول، يتعذر نهائياً التخلص من النفايات الصلبة في المكبات المعتمدة، فيتم إلقاؤها مؤقتاً بشكل عشوائي في داخل المدن والبلدات. ومع ارتفاع درجات الحرارة في أشهر الصيف تتعدّن النفايات وتزداد المخاطر البيئية والصحية، فضلاً عن الروائح الكريهة. ولتقليل حجم النفايات، أو لتنقيص أكواخ النفايات المتعفنة، يلجأ المواطنون إلى حرقها في داخل المدن، مما يتسبّب في مخاطر بيئية وصحية جديدة.

كما أن الإغلاقات ومنع التجول حالت دون الحصول على المنتجات الازمة لمكافحة الآفات والحشرات الناتجة عن تراكم النفايات في داخل المدن. وقد أشار موظفو بلدية جنين بأنهم وجوداً صاعوباً بالغاً في مكافحة الحشرات الناتجة عن تراكم النفايات.

أما في قطاع غزة، فيمكن القول، مبدئياً، أن موقع مكبات النفايات الثلاث جيد، إلا أنها قريبة من «الحدود» مع إسرائيل، الأمر الذي يتسبّب في مشاكل أمنية ويصعب الوصول إليها سواء لدى نقل النفايات أو تشغيل المكبات. وفي بعض الأماكن، أدى هذا الوضع إلى إقامة مكبّات طارئة مؤقتة قربية من مواقع جمع النفايات. وبالإضافة إلى ذلك، يتسبّب الحرق المكشوف والمتواصل للنفايات في مخاطر بيئية وصحية خطيرة.

ومن المعروف أن الحرق المكشوف للنفايات يطلق مركبات الديوكسين والفيورون السامة، وخاصة إذا احتوت النفايات على مواد بلاستيكية، وتعد هذه المركبات من الملوثات البيئية البارزة، وهي شديدة السمية ومسرطنة وتسبّب في تشوّهات جينية، فضلاً عن ان ضررها على البيئة طويل الأمد، وتحديداً على الهواء والتربة والمياه الجوفية. وطالما تذمر السكان القاطنون بجوار هذه المواقع، حيث سعي بعضهم إلى إغاثتها كلياً، الأمر الذي فاقم مشاكل نقص الأرضي لاستيعاب النفايات.

لقد كانت سابقاً ممارسة الحرق المكشوف للنفايات الصلبة شائعة جداً في الضفة والقطاع، علمان سلطة جودة البيئة والجهات المهمة بإدارة النفايات الصلبة بذلك، قبل أيلول عام ٢٠٠٠، جهوداً للسيطرة على هذه الظاهرة التي تعدّ، ضمن الفلروف الحالية، قسرية، وذلك، حسب السلطات المحلية، لمنع الروائح الكريهة والمخاطر الصحية ولتنقيص حجم النفايات. وتنتشر، حالياً هذه الممارسة الالبيئية في معظم أنحاء الضفة والقطاع.

وبالرغم من أن معظم شاحنات وورشات الإصلاح البلدية بقيت سليمة، إلا أنه وبسبب استخدام الطرق البدنية السليمة، فإن احتلال المعدات البلدية سريع. كما أن الاحتلال دمر نظام أوّلية جمع النفايات تدميراً جزئياً. ولو أضفت إلى ذلك، نقص قطع الغيار بسبب القيود المفروضة على الاستيراد، نجد أن مشاكل القدرة الاستيعابية لنظام جمع النفايات تزداد بطارداً، كما أن معظم البلديات تعاني من مشاكل شاهدة في التشغيل والصيانة. تأهيل أن نقص التمويل يعد مشكلة جدية بالنسبة لبعض المجالس البلدية. علاوة عن ذلك، استخدم الموقع الوحد في قطاع غزة الخاص بتخزين النفايات الخطيرة، لدفن كمبّات قليلة من الأدوية القديمة فقط. وبسبب الأوضاع الحالية في غزة، فقد تم تأجيل إنشاء نظام منفصل لعالجة النفايات الخطيرة، حيث أن الجهات البلدية المسؤولة عن النفايات الصلبة من همكمة في إيجاد الحلول اليومية للجزء الأكبر من النفايات المتقدفة. وينسحب نفس الأمر على مشاريع الكمبيوتر التجريبية في

المعلومات المتوفرة حول كميات النفايات الخطيرة قليلة.

وقد تضمنت بعض الدراسات التي أجريت خلال العقد الأخير في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٧٦، بعض التقديرات المهنية حول تركيب وانتاج النفايات الصلبة. وأشارت تلك الدراسات إلى أن مستويات إنتاج النفايات الصلبة هي كما يلي: في مخيمات اللاجئين بين ٥٠٠٠ - ٨٠٠٠ كغم للفرد يومياً، في المناطق الريفية بين ٤٠٠ - ٦٠٠ كغم للفرد يومياً، وفي المدن نحو ١٢٠ كغم للفرد يومياً.

ومن الصعب الحصول على معلومات كافية حول التركيبة السكانية لأغراض حساب المستويات الكلية لإنتاج النفايات الصلبة. ومع ذلك، يقدر إجمالي الإنتاج السنوي من النفايات الصلبة في قطاع غزة بأكثر من ٣٠٠٠٠ طن، بينما يبلغ الإنتاج السنوي في الضفة الغربية نحو ٥٥٠٠٠ طن.

تركيب النفايات الصلبة

تشير الأرقام التفصيلية للدراسات والمسوح التي أجريت منذ ما قبل أيلول ٢٠٠٠، إلى أن تركيب النفايات الصلبة البلدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٧٦، هي كما يلي: مواد عضوية بين ٦٠ - ٧٠٪، ورق وكرتون بين ٧٠ - ١٠٪، بلاستيك بين ٥ - ١٠٪، زجاج بين ٣ - ٦٪، معادن بين ٢ - ٣٪، ونفايات أخرى بين ٣ - ٧٪.

الأنظمة القائمة والحالة الحالية

يستند نظام جمع النفايات في المدن إلى ثلاثة أنظمة: (أولاً) شاحنات ضاغطة للنفايات وحاويات فولاذية بسعة ١٠٠٠ - ٨٠٠ لتر، وخاصة في مراكز المدن. (ثانياً) حاويات أكبر من السابقة للأحياء، بسعة ٦ - ٥ م٢، ويتم جمعها بواسطة شاحنات جمع أو رفع. (ثالثاً) حاويات فولاذية بسعة ٨٠٠ - ١٠٠٠ لتر ويتم تفريغها بواسطة شاحنات رافعة وقلابة. ولا توجد حالياً في المدن عملية جمع من أمام المنازل (من باب إلى باب). إلا أنه في القرى والمجتمعات السكانية الصغيرة يتم، إجمالاً، جمع النفايات يدوياً من أمام المنازل، حيث يتم إلقاؤها في شاحنات نقل.

وخلال بضع سنوات، زود الممولون البلديات بجزء كبير من شاحنات النفايات، وبسبب ذلك تختلف أطوار السيارات والمعدات، الأمر الذي يتسبّب في بعض المصاعب من ناحية الصيانة. ومع ذلك، يبدو أن نظام أوّلية جمع النفايات (الحاويات والصناديق) أصبح موحد المقاييس، بحيث يناتج لم testim الشاحنات أن تجمع النفايات من الحاويات المستخدمة.

أما في مخيمات اللاجئين، فتستخدم وكالة الغوث (الأونروا) حاويات فولاذية بسعة ٨٠٠ - ١٠٠٠ لتر تتم تفريغها بواسطة شاحنات رافعة وقلابة.

قطاع غزة

قبل الانفلاحة، ارتبط نحو ٩٥٪ من السكان في قطاع غزة ببنظام جمع النفايات، إلا أنه وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، تسبّب إغلاق الطرق ومنع التجول في استخدام طرق بدileyة فصل وطويلة للوصول إلى الواقع المعنية، الأمر الذي أدى إلى زيادة مسافات النقل والتوكيل التشغيلي.

يوجد حالياً ثلاث مكبات للنفايات في قطاع غزة، واحد في كل من جنوب، وسط وشمال غزة على التوالي.

وقد أنشئت هذه المكبات بتمويل خارجي، وهي تشمل بنية أساسية ومعدات أولية، بما في ذلك جسور التوزيع لقياس أوزان الشاحنات.

وبحسب سلطة جودة البيئة، يقع المكبان في جنوب وشمال غزّة على أرضية غير نفاذة للسوائل وفي خارج منطقة إعادة التغذية

للخزان الجوفي الساحلي، وبالتالي لا يوجد بهما بطنات أو أنقمة لجمع العصارة الملوثة الناتجة في موقع طمر النفايات. أما مكب

النفايات في وسط غزّة فيجوبي بطاقة ونظام لجمع العصارة الملوثة ومعالجتها. ووفقاً لمصادر السلطة الفلسطينية، فقد تم اختيار كل موقع مكب النفايات بعد إجراء الدراسات المناسبة.

وقد أقيمت منشآت «كومبوست» تجريبية (لتبييل أو تحويل المخلفات الحضورية) مرتبطة بمكب النفايات في وسط وشمال القطاع، إلا أن أي منها لا يعمل حالياً. وفي منشأة مدينة غزّة تحطم الغطاء بفعل التيران الصهيونية، بينما بقيت البنى والأرضية المرصوفة. ويمثل

هذا الوضع خطراً على سلامة العمال.

ويشار هنا، إلى أن موقعاً خاصاً للتخلص من أو تخزين النفايات الخطيرة، أنشأ في مكب نفايات مدينة غزة.

الضفة الغربية

قبل أيلول ٢٠٠٠، ارتبط نحو ٦٧٪ من السكان في الضفة الغربية ببنظام بدلي لجمع

ج. ١/. وحدة الأبحاث والمعلومات في مركز «معا»

تعد وزارة الحكم المحلي الفلسطيني الجهة الرئيسية التي تنسيق لإدارة النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وهي، وبالتالي، المسؤولة عن وظائف السلطات المحلية ذات الصلة بهذا الجانب. وتقع تحت إشرافها أيضاً مجالس النفايات المحلية المأهولة عن إقامة منشآت النفايات الصلبة. أما وزارة التخطيط والتعاون الدولي فهي مسؤولة عن عملية التخطيط الشامل وتنفيذ التمويل اللازم، بينما سلطة جودة البيئة تختص بخريطة الأراضي، و توفير الخبرات الضرورية، وضمان الحفاظ على البيئة، لكن، وبسبب الإجراءات والقيود الأمنية الصهيونية المتمثلة أساساً في الإغلاقات ومنع التجول، فإن المسؤوليات المركزية السابقة لا تنفذ وأنها غير فعالة إلى حد كبير.

وتقع تحت مسؤولية السلطات المحلية، كل العمليات والمتابعت اليومية المتعلقة بالنفايات الصلبة، مثل جمع تلك النفايات، نقلها والتخلص منها، وتشغيل وصيانة المنشآت، والسلطات المحلية هنا تعني المجالس البلدية في المدن والبلدات الكبيرة، وال المجالس القروية في القرى، والتي تلعب دوراً أساسياً بالتنسيق مع سلطات المحافظات.

ومعند انفلاحة الأقصى، لم تتمكن طواقم الصيانة البلدية من الوصول إلى مكبات النفايات الصلبة، بشكل متواصل وبانتظام، وذلك بسبب مع التجول والإغلاقات، ولاعتبارات تتعلق بالأمن أو بسلامة العمال. كما أن إجراءات الأمانة الصهيونية حالت دون الحصول على قطع غير.

أما فيما يتعلق بمكبات اللاجئين، فإن جمع معظم النفايات الصلبة ونقلها ينفذ من قبل وكالة الغوث (الأونروا) التي تستخدم معداتها الخاصة وتعمل وفقاً لأنظمتها الإدارية، إلا أنها، بشكل عام، تستعمل مكبات النفايات التابعة للسلطات المحلية.

وقد تتم، في السنوات الأخيرة، تأسيس بضعة مجالس مناطقية لإدارة النفايات الصلبة، مثلًا في شمال ووسط قطاع غزة، بيت لحم، الخليل وجنين، بحيث يضم المجلس الواحد كل البلديات والقرى والتجمعات الريفية في منطقة معينة. وتركزاهتمام هذه المجالس، بشكل أساسي، على بلورة مقترنات للحلول المتعلقة بإدارة النفايات في مناطقها.

أنواع النفايات الصلبة وإنتاجها

تشير الدراسات والتقارير المحلية إلى أن النفايات المتزايدة تشكل نحو ٤٥ - ٥٠٪ من إجمالي النفايات الصلبة. بينما تشكل نفايات قطاعي الصناعة والإنشاءات نحو ٢٥ - ٣٥٪ من المنشآت التجارية فتولد نحو ٢٥ - ٣٠٪ من إجمالي النفايات.

وقد تواجه النفايات الخطيرة، إجمالاً، في كل النفايات من مختلف القطاعات السابقة، إلا أن النفايات الصناعية والطبية تحوي أكبر مكون من المواد الخطيرة. وعملياً لا توجد عملية فصل للنفايات الخطيرة، مما دعا بعض المجالس المحدودة للنفايات المعنية، كما في مدن أريحا، نابلس، خان يونس وغزة. وفي الأخيرة، يتم، إجمالاً، التخلص بشكل متفصل من الأدوية القديمة. وبشكل عام، تختلط النفايات الخطيرة مع النفايات الصلبة للبلديات وذلك أثناء جمعها والتخلص منها، علماً أن





مكب دُورا الذي يفترض أن تتم فيه عملية طمر النفايات. وتنظر في الصورة أنابيب للتخلص من الغازات السامة بعد عملية الطمر.
(تصوير: ثائر فقوس)

الموقع الأكبر. خامساً: اتباع ممارسات وإجراءات روتينية نموذجية في الموقع، بما في ذلك التطوير المخطط، غطاء متكرر، الخ. سادساً: برامج شاملة للمراقبة والمتابعة والتحسين.

سابعاً: ترتيبات قانونية وإدارية ومؤسساتية لمتابعة تنفيذ النشاطات المختلفة.

المراجع:

- Al-Hmaidi, M. "The Development of a Strategic Waste Management Plan for Palestine. Review of the Current Situation: Handling, transportation and disposal of waste". Negotiations Affairs Department, 2002.
- Gharaibeh, Sameh H. "A Dictionary Of Environmental Terms. English-Arabic". Aman: Dar-el-Shourouk, 1998.
- United Nations Environmental Programme (UNEP). "Desk Study on the Environment in the Occupied Palestinian Territories." Switzerland: UNEP, 2003.

أولاً: يفضل أن يكون الحد الأدنى لعمر المكب العملي ٢٠ سنة، مع حد أدنى مطلق ١٠ سنوات.

ثانياً: يجب سد الموقع ببطانة من التربة الطبيعية بسمك حد أدنى ٥٠ سم ونفاية لا تزيد عن ٣٠ سم في الثانية، أو بواسطة غشاء اصطناعي من البولي إثيلين ذات الكثافة العالية (HDPE) أو بمواصفات مشابهة.

ثالثاً: يجب أن يكون في أعلى البطانة طبقة لصرف السوائل بسمك حد أدنى ٣٠ سم.

رابعاً: يجب أن يتضمن الموقع البنية التحتية والمنشآت التالية: بوابة مع حراسة، سياج محيط بالمكب، جسر توزين، طريق سهلة للوصول إلى الموقع في مختلف الأحوال الجوية مع أرضية صلبة، جمع العصارة، نظام للتخلص من النفايات ومعالجتها، سطح للجريان أو قطع الانسياب، نظام جمع وصرف، نظام لجمع الغاز الطبيعي وحرقه، منشآت لاستخدام الغاز الناتج إذا ما كانت العملية مجدية اقتصادياً، ورشة إصلاح، مختبر ومباني للتخزين مع المعدات الازمة، مباني للإدارة وطاقم العاملين، والمعدات العاملة التالية كحد أدنى: مكب نفايات صلبة واحدة (٤٠ - ٢٠ طن، حسب حجم المكب)، بالإضافة إلى مكب احتياطي لأوقات حمولة الذروة في

على الأرجح، في المستقبل القريب والمتوسط. قد يكون الدافع الأساسي لعملية التدوير تقليص التلوث البيئي، تقليص حجم النفايات، استخدام أو استبدال تجاري للمواد الخام. وبهذا، على سبيل المثال، أفضل طريقة للبدء في عملية التدوير في الصفة والقطاع، هي التعامل مع المكونات المنضمنة قيمة صافية (المعادن)، أو تلك التي تلبي الطلب المحلي (الزيوت / الكمبودست)، أو أنها تتفق مع القدرة على المعالجة المحلية (المعادن والزجاج).

ويتمثل أحد الدخال قليل التكلفة، في التركيز على برامج تطوعية تعتمد على الحواجز والتربية، وهذا قد يصل بمعدل التدوير إلى ١٠ - ١٢ %. وإنجاز أكثر من ذلك، لا بد من خطط الرامية وتكتاليف أعلى. وقد تكون هذه الإجراءات قابلة للتطبيق في الصفة القطاع على المدى الطويل.

لقد نفذت سابقاً بعض نشاطات التدوير في الصفة والقطاع، وخاصة في القطاع الخاص، حيث تم التركيز على المعادن والزجاج، وإلى حد ما الورق. وقد تم معالجة المعادن والزجاج في ثابس والخليل على التوالي، بينما تم تحويل مكونات أخرى إلى الإسرائيليين. كما تم تدوير حطام السيارات في ثابس.

الجدير بالذكر أن في «إسرائيل» صناعة تدوير واسعة نسبياً، حيث تم في عام ٢٠٠١ تدوير نحو ١١٠٠٠ طن، وهذا يساوي معدل تدوير بمقدار حوالي ١٦ %. وتوجد حالياً إمكانات معينة مجده مالياً لتصدير بعض المكونات إلى تركيا (مثل الكرتون، الورق ذات الجودة العالية وغيره). كما يوجد في مصر أيضاً نشاط واسع جداً لإعادة التدوير، وبالتالي، قد تكون مصر خياراً آخر للتصدير.

ولدي اقتراح إجراءات مستقبلية، لا بد منأخذ الظروف المذكورة سابقاً بالاعتبار. وكخطوة أولى، يمكن إنجاز معدل تدوير منخفض، مثلاً ٥٪، ومن ثم زيادته إلى ١٠٪ في المدى المتوسط، وصولاً إلى ٢٥٪ في المدى البعيد. كما أن عملية التدوير منخفض، مثلاً ٥٪، ومن ثم زيادته إلى ١٠٪ في المدى المتوسط، وصولاً إلى ٢٥٪ في المدى البعيد. كما أن عملية التدوير منخفض، مثلاً ٥٪، ومن ثم زيادته إلى ١٠٪ في المدى المتوسط، وصولاً إلى ٢٥٪ في المدى البعيد. كما أن عملية التدوير منخفض، مثلاً ٥٪، ومن ثم زيادته إلى ١٠٪ في المدى المتوسط، وصولاً إلى ٢٥٪ في المدى البعيد.

المعالجة الصحية والبيئية للنفايات البلدية
يمكننا تلخيص بعض الخيارات الشائعة للتخلص من النفايات ومعالجتها بما يلي:
أولاً: عملية الترميد (incineration). وهي طريقة لحرق النفايات الصلبة لتنقیل حجمها إلى أقل قدر ممكن (يبقى بعد الحرق ٨ إلى ١٥٪ من الحجم الأصلي) والتخلص من جراثيم الأمراض والاستفادة من الطاقة الحرارية الكامنة في النفايات في توليد الطاقة الكهربائية أو التدفئة المركزية للمدن. وينتج عن هذه العملية ملوثات هوائية، كما أن تكاليفها مرتفعة.

ثانياً: تabil المواد العضوية (composting). وهي عملية تحويل المخلفات العضوية هوائياً تحت ظروف مثالية، بحيث يتم الحصول على مواد عضوية محسنة للتربة خفيفة الوزن ذات اللون. ومن خلال هذه العملية يتم الاستفادة من المواد العضوية في النفايات والحد من كمية النفايات في إدارة النفايات الصلبة.

ثالثاً: الطمر الصحي للنفايات (sanitary landfilling). وتعود هذه الطريقة مكملاً لجميع طرق معالجة النفايات الصلبة. وهي عبارة عن حفرة تعمد سعتها على طبيعة المنطقة وكمية النفايات المتوقفة. ويراعي في ذلك العديد من الشروط مثل البعد عن مصادر المياه الجوفية والسطحية والمجتمعات السكانية واتجاه الرياح السائدة، وغير ذلك.

ويعتزل الحفرة بطبقة عازلة (غالباً البلاستيك) لحماية المياه الجوفية من العصارة، كما تجهز القاعدة بشبكة لصرف العصارة وشبكة لجمع غاز الميثان الناتج عن تحلل المواد العضوية الموجودة في النفايات. بعد ذلك توزع النفايات على قاعدة الحفرة وترص بنوع خاص من الداخل. وبعد الانتهاء من عملية رص النفايات وعندما يصبح ارتفاعها بعد عملية الضغط من ٣٠ - ٤٠ سم يوضع فوقها طبقة من نفايات الانشارات أو تربة بسمك نحو ٣٠ سم ويتم رصها على النفايات المضغوطة، وعلى هذه الطبقة توضع طبقة ثانية من النفايات تعالج بنفس الطريقة وهكذا، حتى يصل ارتفاع الموقع إلى ٤٠ - ٣٠ سم ثم يزرع بالأشجار الحرجية.

ولابد من تأكيد هذا على أن أي نظام لإدارة النفايات الصلبة البلدية يجب أن يحوي، في كل الأحوال، مكبّاً للمكونات المتبقية من النفايات الصلبة المتوقفة، علاوة عن أن نشاطات التدوير يجب أن تكون مكملة وليس منافسة للطرق الأخرى في التخلص من النفايات ومعالجتها. في الفروع العادي، يعد الطمر الصحي الأسلوب الأقل تكلفة للتخلص من النفايات ومن ثم يأتي الكمبودست ذات التقنية المنخفضة. أما الترميد فيعد الأكثر كلفة.

وفي حال إنشاء مكبّات جديدة، يفضل الالتزام بمعايير التصميم التالية:

شمالي ووسط قطاع غزة، والتي لا تعمل حالياً. الجدير بالذكر أن الضفة الغربية، ومنذ ما قبل أيلول ٢٠٠٠، افتقرت إلى مكبّات نفايات بمواصفات مرضية، الأمر الذي يعرض المياه الجوفية إلى التلوث. لذا، لا بد أن تكون عملية تاهيل نظام مكبّات النفايات بشكل أولي ومؤقت من المهام الملحة والعاجلة. بالإضافة إلى ذلك، أزغفت مدن و المجتمعات السكانية كثيرة على استعمال موقع للتخلص من النفايات، مؤقتة وطارئة وقريبة من نقاط جمع النفايات، حيث بلغ عدد مثل هذه المواقع الطارئة أكثر من ٢٠٠، وقع العديد من هذه المواقع الطارئة في أماكن تنسحب في مشاكل وأثار سلبية غير ضرورية، مثل قم المقال. ولو تم نقل هذه المواقع إلى أماكن أخرى تبعد عنها مسافات صغيرة فقط، مثل الوديان أو المنخفضات القرية، فسيطرأ عندها تحسن جوهري على المنطقة المعنية. ومن الواضح أنه لغاية الآن، لم تجر، قليلاً، عملية تقييم مناسبة للأثر البيئي المتعلق بمشكلة النفايات الصلبة.

الأثار البيئية

من المؤكد أن الصراع الفلسطيني - الصهيوني المستمر وممارسات الاحتلال ضد الفلسطينيين قد ترك آثاراً خطيرة على البيئة الفلسطينية بشكل عام، وفي الضفة والقطاع بشكل خاص. ويمكننا إيجاز أهم هذه الآثار في الضفة الغربية بما يلي:

أولاً: القيد الصهيوني المفروضة على الفلسطينيين، وخاصة تقييد حرية الحركة أثناء من التجول والإغلاقات المشددة، تسببت وتنسب في تراكم النفايات الصلبة البلدية، الأمر الذي يولد مشاكل صحية وبيئية.

ثانياً: منع عاملو السلطات المحلية من الوصول إلى مكبّات النفايات أدى إلى استعمال موقع طارئة وعشواة للتخلص من النفايات، بجوار المدن والقرى أو في داخلها، الأمر الذي تسبب في انبعاث الملوثات إلى الهواء والمياه، فضلاً عن المخاطر الصحية الكامنة.

ثالثاً: انتشار ممارسة الحرق المكشوف للنفايات يولد مزيداً من المخاطر الصحية والبيئية.

رابعاً: اختلاط النفايات الخطيرة والمسببة للأمراض مع النفايات الصلبة البلدية والتعامل معهما ككتلة واحدة، يتسبّب أيضاً في مخاطر صحية وبيئية جدية.

خامساً: نشوء مكبّات كبيرة من انقضاض المنشآت، والناتجة عن تدمير الصهارينة للمنازل والمباني العامة والبنية التحتية.

سادساً: تسبّب الاجتياحات الصهيونية الممتدة في تدمير عدد كبير من المركبات والسيارات والشاحنات، الأمر الذي راكم كميات ضخمة من هذا النوع من النفايات.

سابعاً: تراكم أنواع مختلفة من النفايات العسكرية الصهيونية والناتجة عن استخدام الرصاص، القنابل، المتفجرات، الغاز المسيل للدموع، الصواريخ وأنواع أخرى من الذخيرة.

ثامناً: في قطاع غزة فتلتخص أهم الآثار بما يلي:

أولاً: تسبّب الحرق المكشوف للنفايات في انبعاث الملوثات إلى الهواء، وذلك في الواقع الطارئة والثابتة. بالإضافة إلى الآثار السلبية على التربة ومصادر المياه الجوفية. وما يزيد من خطورة الوضع، الكثافة السكانية العالية جداً في القطاع.

ثانياً: الآثار السلبية المحلية الناتجة عن المكبّات الطارئة الصغيرة والقريبة من المناطق السكنية.

ثالثاً: الآثار السلبية المحلية الناتجة عن عدم جمع النفايات، بسبب عدم كفاية المعدات المتاحة أو نتيجة فرض منع التجول والقيود المشددة في فترات معينة.

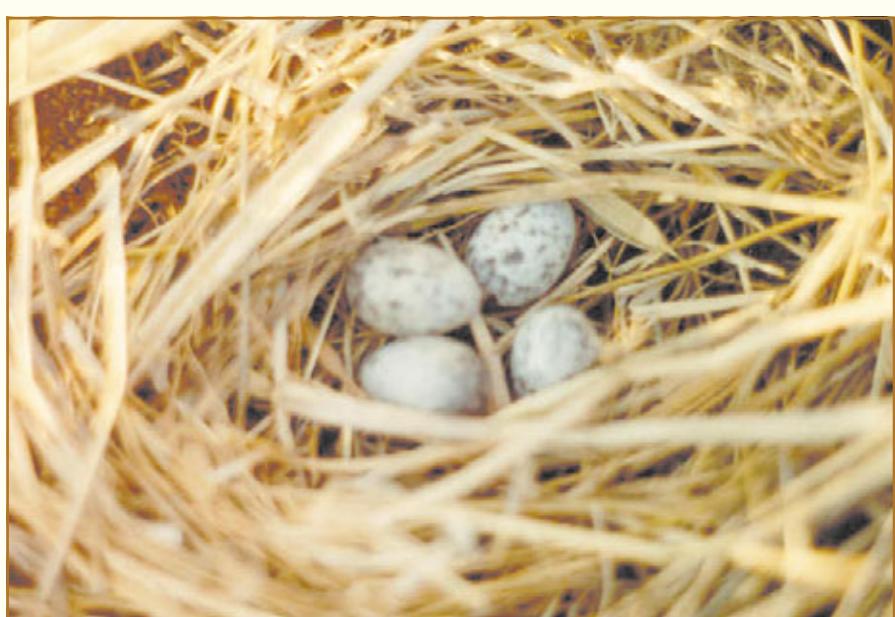
وينطبق ما ذكر أيضاً على الضفة الغربية. ومن الآثار السلبية الإضافية تلوث المياه الجوفية، حيث أن العديد من المكبّات الحالية يقع على أرض نفاذة وفي مناطق تغذية الخزانات الجوفية الرئيسية، وبما أنه لا يوجد حالياً في الضفة الغربية مكبّات مناسبة جاهزة للعمل، فيتوقع أن تتواصل في المستقبل الكثير من الآثار البيئية السلبية.

تدوير النفايات الصلبة

تعد عملية تقليص النفايات الناتجة وتشجيع ممارسات إعادة الاستعمال والتدوير واصلاح الأشياء، من الأولويات الرئيسية لعملية إدارة النفايات الصلبة البلدية. وتعد عملية تقليص النفايات عملاً تربوياً وتعاونياً لا بد من تشجيعه في مختلف المجتمعات. وحالياً، بل ومنذ ما قبل أيلول ٢٠٠٠، لم تتوفر في الضفة والقطاع سوى القليل جداً من الحواجز المشجعة على عملية التدوير. تستثنى من ذلك بعض مكونات النفايات التي تحوي قيمة صافية كامنة من خلال عملية تدويرها. كما أن الغياب شبه الكامل لجيابية الرسوم على النفايات يحول دون الاستفادة من أكثر سبب منطقى شائع لعملية التدوير، أي التوفير في تكاليف التخلص من النفايات.

وحيث أن الضفة والقطاع يعانيان صغير، فإن طاقة التدوير المحلية الكامنة في العمليات الصناعية محدودة. وسيبقى هذا الوضع

الصورة تحدث



في نهاية الصيف القائم، وبذريات الخريف الرطبة، اجندت هذا الطائر في وضع القليل من سر نكاثه على أرض لمنايا أن لا نصلها أي عابثة وما أكثرها. في رمزية لحالنا سنذكر نصائح أمهاتنا في الكف عن المبحث بنوازن الطبيعية، هل نقبل بأن يتزعزعك أحد من حضن أمك؟ لم نذر هل بقي هناك ملاً من حندي لهذه العصافير...؟

أبار البئية والتنمية

ناشطة من أجل البيئة نفوز «نوبيل» للسلام! وتحتلواجهة الأخبار



جيني - عبد الباسط خلف: تمنت الناشطة الكينية من أجل البيئة ونفاري ماتاي، من انتزاع نسخة نوبل الجديدة للسلام، لكون بذلك أول امرأة من القارة السمراء تحظى بهذه الجائزة الرفيعة منذ إطلاقها العام ١٩٥١، واستعرضت وكالات الأنباء حول العالم سيرة حياة ماتاي أبنة الرابعة والستين. في عام ١٩٧٧ أسست «حركة الحزام الأخضر» التي تعد أهم مشروع للتشجير في إفريقيا بغية تشجيع التنوع البيولوجي مع إيجاد فرص عمل لتنميّتها وتحسين صورتها في مجتمعاتها.

وقالت لجنة نوبل في حيّيات قرارها إنها «منحت جائزة نوبل للسلام ٤٠ إلى نفاري ماتاي لمساهمتها في مجال التنمية المستدامة والديموقراطية والسلام».

وصول السنة في مخيمات اللاجئين في لبنان تحمل معها البؤس والشقاء

عصام الحلبي - لبنان: فصل السنة لها ميزاتها وبهجهتها عند جميع الناس وفي كل الأماكن، إلا عند اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان، مخيمات البؤس والشقاء والحرمان، فالصيف ليس شمساً حارقة بل يتعذر ذلك إلى انقطاع شبه دائم في التيار الكهربائي وغبار واترية وزحمة سير لضيق الشوارع واكتظاظها بالسيارات والمارة.

والشباء بالنسبة لهم برد قارص ولهم معه الف حكاية وحكاية، تبدأ مع تساقط القطرات الأولى حيث تختفي الشوارع والحرق باللبلاء والتحول بحيث تتشكل خطرا على المارة من أعلى المدارس، وعند دخول فصل الشباء بأمطاره الغزيرة فهنا تكمن المأساة الحقيقة، فشارع وازقة المخيم تحول إلى أنهار وبرك من المياه تختلط فيها مياه الأمطار مع المياه العادمة التي تخرج من شبكة المجاري، وتقتصر هذه المياه بيوت المخيم دون استثمار وتختلف امتعتهم التي بالتأكيد استطاعوا تأمينها، نتيجة المعاناة والفق المدقع الذي يلازمهم بفضل الإجراءات والقوانين التي تفرضها عليهم الدولة اللبنانية التي تمعنهم من العمل بأكثر من ٧٣ مهنة ووظيفة، وهذا لا يعني وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من مسؤوليّتها تجاه الفلسطينيين وتقديم الخدمات لهم، هذه المؤسسة التي بذلت بتفاني خدماتها تجاه اللاجئين فيما يتعلق بالبنية التحتية والصحة والتربية.

لاجئون يعانون من الأم التشرد والاقتلاع من الوطن بفعل الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم ومتلكاتهم، ومن الاستهثار بخياتهم ومصيرهم من خلال سياسة إدارة الظاهر من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومن ظلم الدولة التي تستضيف لجوئهم من خلال ممارسة القهر والحرمان عليهم تحت حجة من القوتوطين، وهذا التوطين الذي يرفضه اللاجئون وقد أكدوا ذلك مرات نهنّم يستبدلو حقهم في العودة إلى فلسطين بكل بقاع واقطان العالم.

ويبيّن السؤال من الذي يتصف بهم ويؤمن لهم الحياة الكريمة حين عودتهم إلى أرضهم ومتلكاتهم وقراهم التي اقتلعهم منها الاحتلال الإسرائيلي العنصري؟ نضع هذا السؤال رهن اجابة وكالة الغوث والمؤسسات الدولية والدول المانحة ومنظمات حقوق الإنسان والجامعة العربية والدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية وكل مؤسسات العمل الإنساني.

تجويع وافقار فلاحي العراق لإجبارهم على الانحراف في القوات التي أنشأها الاحتلال الأميركي

عمر نجيب - المغرب: ذكر تقرير لمنظمة العمل الدولي صدر مؤخراً أن أكثر من ٧٥٪ من سكان العراق الناشطين كانوا يعانون من البطالة في أوائل هذا العام، ويفتر التقرير، وإن بشكل متواتر، يذكر أن حديقة القيف سوف تستمر في إحياء هذا اليوم وغيره من المناسبات البيئية، في السنوات المقبلة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والأهلية المختلفة، إيماناً منها بأهمية نشر الوعي البيئي في أوساط المجتمع الفلسطيني بمختلف فئاته العمريّة والاجتماعية لمساهمة في الحفاظ على البيئة الفلسطينية التي تتعرّض للانتهاكات بمختلف الأشكال.

٧٨٧ من العراقيين القادرين على العمل يعانون من البطالة

الإماراتية، تحت عنوان نوبل وأشجار فلسطين: هو خبر من إفريقيا، لكنه غصباً عنا يعودنا إلى فلسطين، لا شيء إلا أن الوحش «الإسرائيلي» يكاد لا يترك في الذهن مطراً حيّاً. وأشارت «نزع بذور السلام الآن والمستقبل»، وبفضل عمل حركة المكافحة أجتاحت أنشاتها قبل نحو خمسة وعشرين عاماً في زرع ثلاثين مليون شجرة، وهو خبر يورطنا في استدعاء ما يجري على أرض فلسطين من قلع وتجريف متواصل للشجر والزرع، وهي الأرض التي تسيل حليباً وعلساً» بحسب وصف جغرافي إنجلزي لها قبل نحو أربعة قرون، والتي كتب مؤرخ فرنسي مرة آن استيراد القمح منها أتفق بلاده من مجاعات عدة، والتي شاهد حالة أجنبي في أحد ديانها قبل سنتين «بحيرة هائلة خضراء من ستابل الحبوب المتوجة».

ويسهب البياري بالقول: يمضي المحتل «الإسرائيلي» «تخرّياً في فلسطين، التي وصف مبعوث بريطاني إليها ساحلها الجنوبي قبل أزيد من مائة وأربعين عاماً بأنه «محيط عباب من الحبوب» لا يتوقف عن قتل ناسها وتدمير معيشتهم، وقطع أشجار الزيتون والفواكه والحمضيات فيها. وهي فلسطين التي يُفينا باحث حادق أن فنصال بريطانياً فيها قبل نحو مائة عام نصّح حكومته باستيراد أشجار الفاكهة منها للتحسين الزراعي في أستراليا وجنوب إفريقيا، وأنها في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي صدرت خمسة عشر مليون صندوق من الحمضيات، وفي عام واحد من الأربعينات أنتجت أكثر من ثلاثة آلافطن من الحبوب والخضار، وكانت في سرورها- لمنح الجائزة للمرة الأولى إلى ناشطة من أجل البيئة.

وتعرضت ماتاي لماضيّة من قبل نظام الرئيس السابق دانيال أراب مو في السبعينيات والثمانينيات على خلفية التزايدات السياسية والبيئية ما أدى إلى اعتقالها.

والجائزة ميدالية ذهبية وشيك بقيمة ١,١ مليون يورو ستسسلم إلى الفائز في ١٠ كانون الأول في ذكرى حigel مؤسس الجائزة السويسري الفرد نوبل،

ويعرف عن ماتاي أنها لا تستسلم أمام أي مشكلة، فهي التي طلقت زوجها بعدما أثبتت منه ثلاثة أولاد أنه كان يلومها على كونها متعلمة وقوية وبارعة ومتعدنة أكثر مما ينبغي وتصعب السيطرة عليها.

وأبدت منظمة غرينبيس (السلام الأخضر) للدفاع عن البيئة انتزاع الجائزة للمرة الأولى إلى ناشطة من أجل البيئة.

وقال الناطق باسم حركة الحزام الأخضر مايكل تاونسلي إننا مسرورون لأن القرار لجنة نوبل يوجد رابط بين مخاطر تدمير بيئة الأرض والأمن العالمي».

وأضاف: إن غرينبيس مسورة خصوصاً لكون ماتاي هي التي تلت المكافحة، مشيراً إلى أن هذه المرأة عرضت حياتها

للخطر على مدى عقود بفضل نشاطها من أجل البيئة وحقوق الإنسان في ظل نظام قمعي في كينيا.

وقال «تم الاعتراف أخيراً بجهودها وجهود كل الذين عملوا في إطار حركة الحزام الأخضر، وهي تجد نفسها اليوم في وضع مختلف تماماً»، واعتبرت اليزيابيت ونفاري المسؤولة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) اليوم الجائزة إن الناشطة الكينية من أجل البيئة ونفاري ماتاي «أكثر من جديرة» بجائزة نوبل للسلام.

وقالت اليزيابيت ونفاري التي تترأس قسم إفريقيا الوسطى في دائرة التراث العالمي ونفاري التي تترأس قسم إفريقيا الوسطى

«تتفضل مذكرة نوبل للسلام في منظمة

البيئة لـ«نافع»، الذي يُعرف باسم ماتاي، بعد أن تطالع

على الأنظمة البيئية في الغابات».

وأضافت أن وزيرة الدولة الكينية لشؤون البيئة لعبت دوراً حاسماً في إدراج جبل كينيا (شمال البلاد) الذي كان

خاصاً بالضغط القوية بسبب انحسار الغابات في كينيا واللحاظ على الأنظمة البيئية في الغابات».

وأضافت أن وزيرة الدولة الكينية لشؤون البيئة لعبت

دوراً حاسماً في إدراج جبل كينيا (شمال البلاد) الذي كان

خاصاً بالضغط القوية بسبب انحسار الغابات في كينيا واللحاظ على الأنظمة البيئية في الغابات».

وأضافت أن عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

البيئة وعلى عمل النساء اللواتي بذلت نفقاتهن في إنتاج

تفرض علينا حوصلة تنمية سالية (تاكل تنموي)، فلماذا، إذن، لا ينادر إلى الدافع عن أنفسنا اقتصادياً وإنتجياً وبئياً، عبر فك ارتباطنا الخانق بالاقتصاد الصهيوني، بهدف النهوض من الهوة اللاقتصادية الساحقة التي تم إيقاعها في؟ علماً أن الحل الصهيوني الاستراتيجي للضفة والقطاع يمكن في ما تقوّم به «إسرائيل». حالياً، على الأرض، من تحويل المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، عملياً، إلى محبيات صهيونية، قد تتحذ لاحقاً اسم «دولة»، على نمط «الباتوستات»، التي أصطنعها في حينه النظام العنصري في جنوب إفريقيا، بحيث تستمر «إسرائيل» في الاستفادة الاقتصادية من المحبيات (بما في ذلك استغاثتها من شركات ومصانع «عربية» في المناطق الفلسطينية مرتبطة مباشرة بالاقتصاد الصهيوني أو من خلال التعاقد من الباطن مع «إسرائيل») وفي التوفيق، أيضاً، بين حاجتها (أي «إسرائيل») للعمل العربي الرخيص من تلك المناطق (عند الحاجة)، وبين عدم مصلحتها في إلحاق فلسطيني الضفة والقطاع سياسياً بها، وفي نفس الوقت، تتخلص («إسرائيل») من مسؤوليتها السياسية والاجتماعية تجاه سكان المناطق الفلسطينية.

إذن، لا يجدوا من موصلة التلهي بالحديث عن «السوق الحرة» و «تحرير التجارة» و «تنمية» الاقتصاد الفلسطيني التصديرية، في ظل استمرار الخلل البنوي العميق في العلاقة الاقتصادية الصهيونية - الفلسطينية والناتج أساساً عن انعدام التكافؤ السياسي والسياسي والاقتصادي بين الطرفين؟ وهل تجوز التنمية الفلسطينية التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة شعبنا ورفاهيته والقضاء على البطالة والفقر والجوع والحفاظ على مواردنا الطبيعية والبيئية، حين لا تكون مبنية على أساس تكافلي مع الكل العربي وفي ظل التبعية المذلة «لإسرائيل» والغرب، على قاعدة خنقنا في محبيات كولونيالية وبالتالي عدم امتلاكتنا، كفلسطينيين على حد، وبمعزل عن سائر الوطن العربي، لمقومات الوجود الذاتي المستقل؟ وهذا من المفید التذكر بأن «الاتفاقات» الموقعة مع «إسرائيل»، تفرض على الجانب الفلسطيني أي القطاعات والسلع والخدمات يجب أن يركز عليها (بما فيها الزراعة)، من منطلق «التكامل» مع السوق الصهيوني في القطاعات المختلفة، وخاصة تلك القطاعات التي تضم تسويق السلع والمدخلات الصهيونية، فضلاً عن التركيز على الطرق التي تربط المناطق الفلسطينية بالمستعمرات «بإسرائيل».

وهنا يأتي دور المالي «للمانحين» الذين يعملون على تغطية العجز الناتج عن الهبوط الكبير في تحويلات العمالة الفلسطينية في «إسرائيل»، من ناحية، وعجز القطاع العام ذي الطابع الاستهلاكي، من ناحية أخرى. وبالتالي، فإن معظم أموال «المانحين» لا تستثمر في التنمية الحقيقية على الأرض. إذن، وحيث أن «الشريك» الفلسطيني «لإسرائيل» لا يشكل نداً بالنسبة للأخر، فإن «إسرائيل»، وبالتالي، لا تفك حتى بمجرد «الراعية» الشكلية لغزو وآوضاع «شريكها»، بل إنها تعمل على استغلاله المبين إلى أقصى حد.

إذاء هذا الواقع، وبدلاً من تذمر العاجزين من «خرق» «إسرائيل» للاتفاقات، فإن السؤال المشروع الذي يطرح نفسه هو: ما دامت «إسرائيل» تحكم الحصار التجويعي على شعبنا، والأدنى من ذلك، أن المتضرعين والمنافقين والانتهازيين يعيثونانا غير مسؤولين عن تلك الخطايا والفساد، بل وتحكم بعذائبنا وتدمير اقتصادنا وإنتجنا وبيتنا، وبالتالي باللأولوية والأطر الفنية والتلويق والتسويق للمشاريع الصناعية والتائير على التوازن السكاني والاجتماعي والبيئي وغير ذلك من الجوانب التي تتحكم بها «إسرائيل».

إذن، تتعامل «إسرائيل» مع الاقتصاد الفلسطيني ليس فقط باعتباره مسرح الخدمة الاقتصادية، بل، والأهم من ذلك، لخدمة أنها أيضاً، من هنا يمكننا فهم إعلان بنiamin Netanyahu، في حينه، بأنه «إذا تمت تقوية الاقتصاد الفلسطيني فامتنا سيتعزز»، وبأن إسرائيل معنية بتيسير نجاح بعض المشاريع الفلسطينية التي «يجب أن تنسجم مع أمن إسرائيل».

وانسجاماً مع محتوى ومسار هذه السياسة الصهيونية، يشتغل الأميركيون، متابعة ضخهم الدولارات للسلطة الفلسطينية، بان تصعد الأخيرة جهودها في ما يسمى «مكافحة الإرهاب». ونفس هذا الموقف الأمني - الاقتصادي يحكم أيضاً الاتحاد الأوروبي الذي يربط تمديد وزيادة «المساعدة» الاقتصادية للفلسطينيين بمدى التقدم في عملية «مكافحة الإرهاب».

استناداً إلى ما تقدم، فإن السؤال الجوهرى المطروح والذي يحتاج إلى إجابة جوهرية دقيقة هو: ما جدوى مواصلة الحديث عن «التنمية» في الضفة والقطاع، طالما أن الاحتلال يمنع في تحكمه المطلق بأهم عناصر التنمية، أي الأرض والوارد والسيارة، وبالتالي افتقارنا مقومات الوجود السياسي - الاقتصادي الذي المستقل؟ ألي يمكننا القول بأن «الدعم» المالي الغربي، من ناحية، والحديث الصهيوني - الغربي عن «التنمية» الفلسطينية، من ناحية أخرى، ليس أكثر من مجرد غلاف لخط ومشاريع سياسية - أمنية لا علاقة لها بالتنمية الفلسطينية الحقيقة على الأرض؟

كما يدعون، «أخطاء طبيعية وبسيطة يبالغ البعض في تضخيمها، وهي لا تحتاج حتى التوقف عندها»، ومن يعلم يخطئ، بل حتى الأنبياء يخطئون»!

لذا، فإن واقعنا الاقتصادي - الاجتماعي لا يزال معبراً لمزيد من الانفلات والهدر الاقتصادي والمالي والفساد وسوء الإدارة والتصرف.

هدم وإعادة بناء المؤسسات التي خلقها الاحتلال

إذن، ويكيل لهذا الواقع المريض، المطلوب تخطيط علمي لبناء اقتصاد منتج ومتوجه مع البيئة المحلية ويخدم الشراحت الشعبية والقدرة والعاطلة عن العمل (وهي تشكل غالبية السكان) ويمكنها من استخدام الأرض ووسائل الانتاج الأخرى والثروات الاجتماعية لصالحها، استخداماً يحترم الموارد المحلية والبيئية ويصونها. الأمر الذي يتطلب هدم وإعادة بناء المؤسسات والبنيان التي خلقها الاحتلال الذي يواصل من خلالها التحكم في موارينا وشروعنا، وينتفع من تلك المؤسسات أيضاً المنافقون والمتربصون والفاشدون. كما ويتطبق مثل هذا التوجه عدم الركون إلى «وعود» وإنسانية الدول «المانحة».

والسؤال الجوهرى المطروح هو: هل تجوز التنمية الحقيقة في ظل استمرار الخلل البنوي العميق في العلاقة الاقتصادية الصهيونية - الفلسطينية والناتج أساساً عن انعدام التكافؤ السياسي والسياسي والاقتصادي بين الطرفين؟ وهل تجوز التنمية الفلسطينية التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة شعبنا ورفاهيته والقضاء على البطالة والفقر والجوع والحفاظ على مواردنا الطبيعية والبيئية، حين لا تكون مبنية على أساس تكافلي مع الكل العربي وفي ظل التبعية المذلة «لإسرائيل» والغرب، على قاعدة خنقنا في محبيات كولونيالية وبالتالي عدم امتلاكتنا، كفلسطينيين على حد، وبمعزل عن

المسألة الأساسية هنا، أن «إسرائيل» نجحت في اعتقادنا جاعدياً داخل معازل معاذل سمح لنا فيها بممارسة النشاطات الشرطية ورفع العلم ومحاولة حل مشاكلنا المستعصية في مجالات العمالة والصحة والتعليم وغيرها، ضمن الموارد المالية الشحيحة، في الوقت الذي نحاصر من كل الجهات بالجنود الصهاينة وكلياتهم العسكرية. وفي الوقت الذي يتم متى شاءت في مدننا وقرانا ومخيماتنا. وبالتالي، خنقنا أيضاً بالمستعمرات والطرق «الاتفاقية»، وبالتالي فإن سلطة الاحتلال تسيطر علينا اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وتحرر التجارة والمناطق الفلسطينية بين مناطق الضفة والقطاع أولاً، وبين الأخيرة «لإسرائيل» والعالم الخارجي ثانياً.

وأمام هذا المشهد الجيوسياسي - العسكري - الاقتصادي الكولونيالي، ماذا يبقى لنا من التنمية الاقتصادية؟

في الحقيقة، من وجهة النظر الصهيونية، فإن «الأمن» الصهيوني والدور الوظيفي الأمني المنوط بالجانب الفلسطيني، يعتبران الأصل والجوهر، وفيما عدا ذلك، فإن «الصلاحيات» المدنية والاجتماعية والامتيازات «الواجهية» المنشورة للجانب الفلسطيني، تعد هاشمية وغير ذات أهمية، وتحدّد لنا الحرم والحلال.

وذلك ينبع من المفهوم «المنطقة المحتلة»

وهو مفهوم ينبع من المفهوم «المنطقة المحتلة»

<p

شمامات

تتمة / بعد أكثر من عشر سنوات ...

زجاجات "المياه العدنية" أكثر صحة من مياه الصنابير لأنها غير ملوثة. وبخس أولئك الناس أن تكون مياه الصنابير مُفْرَضَة. والحقيقة أن فكرة زجاجات المياه بدأت بهدف توفير مياه الآبار والينابيع التقليدية للمستهلكين الذين لا يستطيعون الحصول عليها من المصدر.

وقد ابتعدت لاحقاً تجارة زجاجات المياه عن الهدف الأصلي، وذلك مع تزايد التلوّث البيئي الناتج عن المخلفات الصناعية والكيماوية المختلفة التي يتم إلاؤها في تجمعات المياه السطحية كالأنهار والبحيرات، أو التي تصل إلى المياه الجوفية، الأمر الذي تسبّب في تلوّث تلك المياه بيولوجياً. وهذا أخذ "الخبراء" يضيفون الكلور لمياه الشرب، بهدف «نقاوتها» من التلوّث الجرثومي أو البكتيري، والحقيقة أن الكلور يعدّ غازاً ساماً. وفي الحرب العالمية الأولى استخدم الكلور كغاز أعتى (سلاح كيماوي) قاتل. ومن هنا نشأت، لاحقاً، فكرة استخدام الكلور "لكافحة البكتيريا" في الماء الذي أصبح تركيز الكلور فيه مرتفعاً. ويرى بعض علماء الكائنات الحية الدقيقة، أنه بعد نحو عشرين عاماً من إضافة الكلور للماء (كلور ة لاء) بدأت تتكاثر أمراض تصلب الشرايين والقلب والسرطان والشيخوخة البكرة، حيث اتّخذت أشكالاً وبائية. وقد ثبتت الأبحاث العلمية أن الكلور يتسبّب في سرطانات المُعاء الغليظة والكبد والثانية، فضلاً عن تسرّعه لبروز بعض الأمراض الأخرى مثل ارتفاع ضغط الدم وتصلب الشرايين والأنيميا وغيرها. ولا يقتصر ضرر لاء الكلور على مياه الشرب فقط، بل إن الاستخدام بالاء الكلور يؤدي إلى امتصاص الجسم للكلور. وتقدر كمية الكلور للتسرّبة إلى الجسم خلال فترة عشرة دقائق استحمام، بنفس الكمية الداخلة إلى الجسم لدى شرب ٨ أكواب كبيرة من نفس لاء، ولتحفييف نسبة تركيز الكلور في مياه الشرب، تم ابتكار وسائل ومرشحات عديدة لتنقية المياه.

انخفاض الاستخدام بنسبة ٨٠ % بعد أن منعت للتاجر ومطاعم الوجبات السريعة والعاملين في مجال صناعة الأغذية والمشروبات تدريجياً من إعطاء أكياس للمستهلكين مجاناً. وفي بريطانيا حيث يستخدم المستهلكون ما يصل إلى ٢٠ مليار كيس سنوياً .. تعطي المتاجر الكبرى للمستهلكين بدائل قابلة للتحلل بيولوجي، فيما يفكّر علماء استراليون في استخدام بلاستيك طبيعي مصنوع من السكرور أو الحبوب التي يمكن أن ينتهي بها الأمر إلى أكوام السلاحف والطيور والحيوانات البحرية الأخرى سنوياً بعد تناولها ملaiين الأكياس في محبيّات العالم بطريق السمطهما صنعت مؤسسة "سيمفوني بلاستيك" الخطأ اعتقاداً منها أنها حبّار أو قنديل البحر. لكن تكنولوجيا البريطانية بديل للأكياس البلاستيكية ينبع عليها باللائمة في سد الصارف في العاصمة دكا، كسيد الكربون وتراكم بعد تحله.

غير أن التوعية البسيطة للمستهلكين هي واحدة من ذات الأرض المنخفضة. وحضرت الحكومة منذ ذلك الحين بين كثثر الطرق فاعلية، حيث تفید المتاجر الكبيرة ملaiين الأكياس البلاستيكية التي تستخدّم يومياً في الصنوعة من القماش، إذ بدأت حملة لحت الزائن على التخلّي عن استخدام الأكياس البلاستيكية في تحقيق شعبية. ومن غير المدهش ان يكون رد الفعل الجماعي تجاه الأكياس البلاستيكية خطيراً بالنسبة للمصنعين، إذ يقع كثيرون منهم تحت وطأة ضغوط بسبب الواردات رخيصة الثمن من آسيا، حيث يتحول المستهلكون من الأكياس. عشرات الدول الأخرى من الصين التي تكافح كميات هائلة من "التلوّث الأبيض" إلى فنلندا وفرنسا وبريطانيا تبذل جهوداً لخفض عدد الأكياس المستخدمة والعنور على بدائل عملية ورخيصة الثمن. وثبت نجاح

وقالت جمعية صناعات البلاستيك والكيماويات: إن إحدى الشركات الأسترالية التي تصنّع الأكياس البلاستيكية اضطررت إلى تسريح بعض العاملين بها كنتيجة مباشرة.

الكلور في مياه الشرب لا يقتل الجراثيم فقط، بل يقتلنا نحن أيضاً!
رام الله - خاص: يعتقد العديد من الناس أن

النائية الواقعة تحت سفح جبال الهيمالايا مليئة بآلاف الأكياس المستعملة، وهي جنوب أفريقيا أصبحت منظراً معتاداً مزعجاً للعيين، ويطلق عليها اسم "زهارات الربيع" الزروعة على جانب الطريق، وهو ما أدى إلى تنظيم حملة لإبادة "الزهرة القومية".

وقد قتلت بقرات من تلك التي تتجول في شوارع الهند - وهي مقدسة لديهم - من جراء مضاع الأكياس التي تحتوي على بقايا طعام بينما تنفق الآلاف من أو الحبوب التي يمكن أن ينتهي بها الأمر إلى أكوام السلاحف والطيور والحيوانات البحرية الأخرى سنوياً بعد تناولها ملaiين الأكياس في محبيّات العالم بطريق السمطهما صنعت مؤسسة "سيمفوني بلاستيك" الخطأ اعتقاداً منها أنها حبّار أو قنديل البحر. لكن تكنولوجيا البريطانية بديل للأكياس البلاستيكية ما هو أكثر من مجرد قتل الحيوانات. فهي بنجلاديش بحالة جيدة لفترة طويلة، غير انه يتحول إلى ماء وثاني ينبع عليها باللائمة في سد الصارف في العاصمة دكا، كسيد الكربون وتراكم بعد تحله.

غير ما يسمّه في حدوث الفيضانات الميتة في البلاد وهو ما يسمّه في حدوث الفيضانات الميتة في البلاد. وطالبت الحكومة الأسترالية المتاجر الكبيرة بتحفيض استخدام الأكياس البلاستيكية إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٥. وإلى جانب بنجلادش فرضت دول أخرى من بينها أيرلندا وتايوان حظراً أو ضرائب على هذه الأكياس. عشرات الدول الأخرى من الصين التي تكافح كميات هائلة من "التلوّث الأبيض" إلى فنلندا وفرنسا وبريطانيا تبذل جهوداً لخفض عدد الأكياس المستخدمة والعنور على بدائل عملية ورخيصة الثمن. وثبت نجاح

فرض ضرائب أو رسوم على استخدام الأكياس البلاستيكية، حيث تفرض إيرلندا رسماً قدره ١٥ يورو سنت (١٩٠٠ سنت) على الكيس الواحد، وهو ما أدى إلى انخفاض عدد الأكياس المستخدمة بنسبة ٩٥ %، وجمع ملaiين الدولارات للحكومة لتنفقها على مشروعات بيئية.

وفي تايوان حيث تحصل معظم المتاجر على دولار تايواني واحد (٣٤ سنتاً) مقابل الكيس..

حول تعزيز نفوذ السود الاقتصادي في القطاع الزراعي، بهدف التوصل إلى تملك السود ٣٠٪ من الأراضي الزراعية في البلاد بحلول ٢٠٤٠، غير أن الوثيقة أثارت منذ طرحها انتقادات حادة.

وقال غابي غروبلا رئيس جمعية أغري النقابة الرئيسية للمزارعين البيض في جنوب أفريقيا، التي قلّ لآن الصيغة الحالية (الميثاق) ستساهم في إثارة أعمال من المستحيل تحقيقها. ورأى اتحاد ترانسفال الزراعي، وهو جمعية أكثر تشدداً وأقل تمثيلاً، أن الميثاق يضع جنوب أفريقيا على الطريق الذي سلكته سلكته إفريقية جنوب الصحرا، وأخر مثال على ذلك كان زيمبابوي حيث ادي انهيار نظام الاكتفاء الذاتي في مجال الاغذية والحبوب الى المسؤول في حركة المجردين من الارضي انه ان لم تف (حكومة مبيكي) بوعدها، فسوف ينفجر الغضب .

وحذرت أحزاب متحالفات مع مبيكي مثل الحزب الشيوعي الجنوبي أفريقي من بطء العملية، خصوصاً وأن العمال الزراعيين السود هم بالتأكيد الشريحة التي تتعرض لأكبر قدر من الاستغلال في الطبقة العمالية في جنوب إفريقيا على حد قول الحزب الشيوعي. وأكدت حكومة جنوب إفريقيا ان عملية الاصلاح ستختبر اصول الشرعية ولن تسمح للمحرومين من الارضي بارتكاب أية أعمال عنف.

وفي ناميبيا المستعمرة الالمانية السابقة، أكد الرئيس سام نوغوما المقرب من روبرت موغابي انه سيتم احترام الشرعية، مسرعاً عملية إعادة توزيع الارضي التي يملك القسم الأكبر منها ٣٠٠٠ مزارع من البيض، وطلبت حكومته في ايار (مايو) من ١٥ من هؤلاء المزارعين اقتراح سعر للتنازل عن اراضيهم، غير ان اي عملية مصادرة لم تحصل حتى الان.

و كما في جنوب إفريقيا فقد ضاق ذرع العمال للزارعين في ناميبيا وهم يهددون بالسيطرة على مزرعة في اوتجيوا وونغو (وسط).

وفي كينيا، تمارس اتنية ماساي ضغوطاً متزايدة على السلطات لاستعادة الارضي التي كان يملكونها اجدادهم والتي صادرها المستعمرون البريطانيون عام ١٩٤٧.

اما في بوتسوانا، فرفع افراد من اتنية بوشمان سان شكوى على حكومتهم مطالبين باستعادة اراضيهم في صحراء كالاهاري التي طردوا منها عام ١٩٩٧.

ومسألة الارضي في افريقيا تكتسب حساسية خاصة اذا أنها ليست مجرد عنصر انتاجي، بل هي مساحة معتقدات وعبادات ومرقد للأجداد الذين يسهرون على احفادهم وشموبهم.

تشريعات الدول تشن حربا ضد الأكياس البلاستيكية

صوفي هيرس - خاص: يستخدم المتسوقون على مستوى العالم عشرات المليارات من الأكياس البلاستيكية سنوياً. ويقول المعنيون بشؤون البيئة: إن الأكياس البلاستيكية العادلة قد تحتاج إلى ما يصل إلى ألف عام لتحلل، غير ان الجماعات الصناعية تجادل بأن الأكياس لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من الفضلات في العالم.

غير ان المهتمين بشؤون البيئة يقولون: أن المشكلة التنموية التي يمثلها التلوّث من جراء الأكياس البلاستيكية لا يمكن تجاهلها بعد الآن. حتى التلال

تتمة / دفيئة في المرتفعات

يمر من جانب أحدى دفيئاته، لكن طلبه رفض كون مزرعته تسبق العداد الركزي للقرية.

يقول: الحاجة أم الإختراع، ويسعى بكل السبل للبقاء فوق أرضه، فهو شأناً مزارعاً وعاش طفولة مماثلة ولن يفكر في الفرار من حفلة. تنتج مزرعة سرحان القليل من البندورة والخيار والفاصلوليات الخضراء، لكنها كما يقول تكشف أضعاف ما تحققه من عوائد. قرب الدفيئة كان فاروق يزرع البانجنان البكري، لكنه شح المياه دفعه للإطاحة به بسرعة.

يتعطش المزارع المكافح لجهة ما تنقل له الكثير من أسرار العلاج العضوي، وتساعده على التخلص من ضرر الكيماويات مرتفعة الثمن وغير الفعالة.

جرب سرحان واحدة من الوصفات العضوية للقضاء على آفة المن الورقي وكان له ما أراد، إذ تفوق أسلوبه الآمن على الخطير الكيميائي. في قفر واد مجاور يمارس المزارع محمود عيد، تجربة زراعية مكشوفة من دون الاستناد لبيت بلاستيكي، إذ عمر أرضه الصخرية وأسس تجمعاً للمياه، وحول مساحة أرضه لمزرعة خضروات، تساهم في إعالنه وتوجه رسالة صمود وبقاء وتنمية أخرى لم يرید القراءة.

زراعية، تعزز ارتباطه بأرضه، وتsemّه في إطفاء قليل من الخسائر الشتعلة في موسم العنبر، شرع في البداية برسم معلم حلمه، فوضع مكانين منفصلين لدفيئتين، واحدة تلاصق بيته، والأخرى في مدخل البلدة، أزال الصخور الكبيرة وتخلص من مشقاتها، ثم جهز التربة عبر ابتعادها من بلدة بدو المجاورة. وباع سيارته وأغنمها لتحقيق ذلك، أضاف فاروق عشرين شاحنة من التراب، وأسس لبئر جمع يتسع لثلاثمائة كوب. صار الحلم يتحول بالتدريج لحقيقة، العدن والأختاب والنابولون شبكات الري والأشتال. يروي: لدى مائة دونم مزروعة بالعنبر والزيتون، لكنها مع احتفاء الأسواق تصبح لا شيئاً، ويتحتم على، وانا أباً لثمانية أبناء، التفكير في تنمية ذاتي وتشغيل نفسي وإطعام أطفالى. لا تخلو دفيئة الجبل هذه، من منفعته وتعقيداته، إذ يجمع مياه الأمطار في البركة التي أسمّها، وهذا يكفي حتى الصيف. تأخذ الشكلة بالتفاقم في بداية آب، وقبله، وفي اللحظة التي تتضخم فيها البركة، وبخاصة مع تدنى «الغلة» من المطر، فيلجأ لشراء صهاريج المياه المكلفة، فكل واحد يتسع لاثني عشر كوباً يحتاج لمائة شاقل، وبلغة الأرقام كذلك يعني نحو ثمانية شوالق لكل كوب..

فكرة فاروق في البحث عن بدائل، فتنظر إلى الخط القطري الذي

جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي:

تجربة مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين



محطة خارس لمعالجة المياه العادمة

البكتيرية والصلبة المترسبة والمتركتلة) في هذا الخزان لتحتل ثلثا حجمه ويتم ضخ الحمأة الزائدة إلى معدة معالجة خاصة ومجاورة للخزان نفسه وتتيح مثل هذه التكنولوجيا فرصة لإنتاج الغاز الحيوي (الميثان).

رابعاً: مرحلة المعالجة بالأراضي الرطبة الصناعية: وهي برك غير منفذة، وفيها تدرج في أحجام الحصى من الأسفل للأعلى. وزرع سطحها بنباتات «القصيب». وتستند فكرة المعالجة إلى النباتات والذي تمتد جذوره حتى ٦٠ سم متاحة فرصة امتصاص الملوثات مثل «النيتروجين والفسفور» وهمما مغذيان للنباتات ليحولها إلى كتلة حبيبة يمكن قصها باستمرار لتنجذب. وتتيح جذور النباتات فرصة لتنقية المياه بالبكتيريا فرصة لتنقية المياه هنا عملاً مكملاً للمعالجة اللاهوائية الأولية التي تعمت في المرحلة السابقة. وبعد مراحل المعالجة هذه تذهب المياه لخزان تجميع لإتاحة الفرصة لري الأشجار في الوادي ومن ثم الاستفادة منها.

انسجام مع المعايير العالمية

وقد مضى أكثر من عام ونصف على تشغيل المشروع، ولم يلاحظ السكان حدوث روائح أو مشاكل صحية مثل الحشرات أو غيره وقد تم تدريب طاقم فني من البلدية على كيفية إجراء الصيانة والتشغيل والمتابعة للمشروع. ونورد هناً مقياس التلوث BOD للمياه المعالجة يساوي ٩١ ملغم/لتر وهو منسجم مع المعايير العالمية مثل هذه المياه وإعادة استعمالها. وما يجدر ذكره أن البلدية ساهمت بشكل كبير في إنجاح المشروع من خلال توفير الدعم المالي والمتابعة وحل آية إشكالات مثل تلك المتعلقة بمراحل التنفيذ. وتسعي البلدية والمؤسسة للحصول على تمويل ليصبح المشروع شاملاً لتكامل البلدية.

وقد أبدى السكان ارتياحهم للمشروع حيث أصبح مشاهدة ناجحة أمام أعينهم. وزالت علامات الاستفهام التي رفعت قبل بدء المشروع: «هل سيصدر روائح من محطة المعالجة هذه؟» فكان الجواب أمامهم بلا وتسعي المؤسسة الآن لعمل شاهدة مكملة للمشروع وهي إعادة استعمال المياه المعالجة الناتجة لري أشجار الزينتون في الوادي.

مشروع بلدة نوبا

وهو مشابه تماماً للنظير في خارس. إلا أنه لم يتم تشغيله حالياً، وذلك لضعف المصادر المالية في المجلس القروي لاستكمال ربط البيوت على خطوط شبكة المجرى. وتسعي المؤسسة والمجلس القروي بشكل جاد لوضع المشروع في مرحلة التشغيل من خلال توفير مصادر مالية لذلك. وما يجدر ذكره أن مصادر التمويل مثل هذه المشاريع أصبحت الآن أصعب من أي فترة خلت، حيث أن معظم المشاريع الآن هي طوارئ أكثر منها لتنمية البنية

الاكسجين المستهلك يكتيريا في المياه. وعلى نفس النسق يمكن قياس كل من النيتروجين والفسفور، والأملاح بطرق كيمياوية متنوعة. وكل ما سبق هو تقدير للتلوث الكيمياوي. أما التلوث الفيزيائي لهذه المياه فيقياس عن طريق تحديد درجة المحموضة، الموصلية الكهربائية، محتوى الغازات المذابة... الخ. ويقياس التلوث البيولوجي بالتركيز على تحديد عدد يكتيريا القولون في هذه المياه كمؤشر للمحتوى المتوفّر للكلاثنات الدقيقة المرضية.

مفهوم معالجة مياه الصرف الصحي

نسعى من خلال المعالجة إلى إعادة تاهيل هذه المياه المستعملة بإعادتها لحالته هي أقرب ما يمكن للحالة الأصلية قبل الاستعمال. ويختهد الخبراء في وضع سلسلة من مراحل المعالجة لحذف الملوثات وأخراجها وتحويلها لصور أخرى، بحيث تنتج مياه ممكناً استعمالها في الزراعة أو تصديرها للبيئة دون أن تسبب آثار ضارة لعناصرها من أدوية وأنهار وترابة وهواء وغيرها.

طريق المعالجة

منها الفيزيائية مثل الترسّب بفعل الجاذبية أو التطبيش بضخ الغازات داخل هذه المياه أو التصفية عبر شبّك من القصبان المبسطة أو غير ذلك. ومنها المعالجة الكيمياوية بالإضافة بعض المواد للوصول إلى درجة حموضة معينة، أو المساعدة في الترسّب أو لعمل تعقيم أو تخمير أو غيارات أخرى.

ومنها البيولوجية وهي الأهم، حيث تصمم مفاعلات

تعمل على تسريع عملية تحطيم الملوثات وتحويلها لصيغسهل وأبسط. وتعتمد هذه على إسراع عمل البكتيريا مع المعايير العالمية مثل هذه المحيطات. ووضع التصميم لشبكة الصرف الصحي بتفاصيلها. كل هذا يتم في ضوء عمل تحليل كامل للأثار والأخطار وطرق التخفيف الممكنة من الناحية البيئية. وتنتهي المرحلة بالحصول على المواقف والتراخيص اللازمة واعتماد التصميم.

٤. القيام بحملة توعية بيئية للسكان المستهدفين

بال موضوع وسماع وجهات النظر المختلفة وحل آية إشكالات تطبيق على السطح.

٥. حصر الكميات النهائية وعمل كلفة تقديرية نهائية وبحث المساهمات المجتمعية الازمة.

٦. توقيع اتفاقيات مع الفئة المستهدفة سواء كانت أسرة أو مجلس قروي أو بلدي. وتشمل هذه الاتفاقيات الجوانب المالية والفنية الخاصة بالتنفيذ والمتابعة والتشغيل والصيانة للمشروع.

٧. مرحلة التقليم وتمتد لستة أو اثنتين.

٨. مرحلة المتابعة وهذه مستمرة، تشمل التنسيق وحل آية مشكلة متوقعة وتقديم الاستشارات وقد تشمل بحث

سبل توسيع المشروع ونورد فيما يلي بعض النماذج لهذه المشاريع وهي مرکزة في المناطق الريفية:

مشروع بلدة خارس

يقع البلدة المذكورة إلى الغرب من مدينة الخليل بعد سكان يصل حوالي ٧٠٠٠ نسمة. وقد ساد في البلدة أنبلمة الحفر الامتصاصية تم تنفيذ مشروع صرف صحي في البلدة، ويشمل حوالي ٣ كم من خطوط الصرف الصحي ومحطة معالجة. ويخدم المشروع حالياً حوالي ١٠٠ منزل ومستدان وقد صمم ليستوعب ضعف هذا العدد. ولواكبة التطور المستقبلي، بحيث يشمل المشروع كل البلدة، تم الأخذ بعين الاعتبار المواصفات الازمة لجزيئات المنشآت، لتحمل الزيادة السكانية، ورويسي أيضاً في اختيار موقع محطة المعالجة بحيث تتتوفر الأرض المجاورة لاستبعاد الإضافات المحتملة في حدود المعالجة. وهذا أساس لأحداث تنمية مستدامة منسجمة مع الحاجات المتعددة للزيادة السكانية والتطور.

ومحطة المعالجة هنا تشمل المراحل التالية: أولًا: مرحلة التصفية لحذف النفايات الصلبة ذات القطر أكبر من (٣) سم.

ثانية: مرحلة حذف الحصى والرمال.

ثالثاً: مرحلة المعالجة اللاهوائية باستخدام خزان من النوع «مفاعل لا هوائي للحمأة المكثفة» (UASB) تغذيه المياه من الأعلى للأسفل للتخرج من السطح فيما بعد المرور على حواجز خاصة. ويتم فيه تسريع تحويل الجزيئات المعقدة إلى جزيئات أبسط. فمثلاً تتحول البروتينات إلى أحماض أمينية ومن ثم أمونيا وتحتول المواد الكربونية إلى غازات مثل الميثان وثاني أكسيد الكربون. ويتم حجز هذه الغازات ومعالجتها لمنع الروائح. وتحجز الحمأة (الماء

أيمن الرابي - ووائل عوض الله

بعد الضفة الغربية منطقة المرتفعات الرئيسية في فلسطين، وهي منطقة مساحتها حوالي ٥٧٠٠ كم² وعدد سكانها يفوق مليوني نسمة. ويتوارج ارتفاعها بين ٣٩٥٠ متر فوق سطح البحر إلى ١٠٢٠ متر فوق سطح البحر. وقد أدى تنوعها الطوبغرافي والمناخى إلى منتها أهمية بيئية ذات فنتازياً واسع. أما معدلات الهطول المطري السنوية فتباين من ١٠٠ ملم وحتى ٦٠٠ ملم وذلك بالاتجاه من الجنوب للشمال ومن الشرق للغرب. وبهطل على المنطقة كلها حوالي ٢٧٠٠ مليون متر مكعب خالل العام.

والمياه الجوفية هي المصدر الرئيسي للمياه العذبة، مع العلم ان اسرائيل تستغل معظم هذه المصادر ومن ثم تبيعنا المياه متحكم بمعدلات الضخ. أما المصادر الثانوية والمساندة لمصادر المياه الرئيسية فهي مياه مياه البنابيع، وتلك المياه المجموعة من الأمطار «الحصاد المائي»، وهذه الأخيرة تقاد تكون على مستوى المنازل او الحقول الزراعية.

وتقطي خدمات شبكات المياه حوالي ٨٠٪ من السكان. أما خدمات شبكات الصرف الصحي فهي متوفرة بنسبة أقل تصل إلى ٢٥٪ واستهلاك المياه في المنطقة قليل إما قبور

بدول أخرى لأن المنطقة أصلاً فقيرة من حيث الموارد المائية. ويتوارج استهلاك المياه وشبكات التوزيع وخدمات الصرف الصحي والمستوى المعيشي للسكان، وتقدر كميات مياه الصرف الصحي الناتجة من الاستعمالات المنزليّة فقط بحوالي ٤٠ مليون متر مكعب سنويًا في الضفة الغربية ومن التجمعات السكنية الفلسطينية.

وفيما يجمع منها حوالي ١٠ مليون متر مكعب في شبكات الصرف الصحي فإن الكمية المتبقية تستقبل في الحفر الامتصاصية التي هي في الغالب متعددة تسمح بضياع الكم الأكبر منها متخللة الطبقات تحت الأرضية. وفيما تعالج محطات معالجة مياه الصرف الصحي المتوفرة ما يقل عن أربعة مليون متر مكعب من الكمية الكلية المذكورة أعلاه. فإن الكميات المتبقية تتافق بدون معالجة اما غير الأدوية او من خلال الرش عبر الحفر الامتصاصية الى البيئة مسببة التلوث.

ولا يرتبط وجود شبكة صرف صحي بوجود محطة معالجة للمياه المتعدقة دائمًا. فحال مدينة البيرة حيث تتوفر شبكة صرف صحي ومحطة معالجة لا ينطبق على مدينة أخرى مثل الخليل حيث الشبكة موجودة ولا يوجد محطة معالجة، بل تتدفق المياه الملوثة عبر الوادي لكيلومترات على طوله. **بل إن وجود محطة معالجة لا يعني دائمًا سلامة البيئة**، حيث على سبيل المثال: محطة مدينة رام الله تعاني من قصور في الأداء لأسباب هي إزدياد الأحمال الهيدروليكيّة والعضوية على المحطة بشكل يتراوح قدرات التحمل لها. وكذلك فإن انتفاف الصيانة والتشغيل للمحطة التي اجرتها المؤسسة زيادة تدهور جودة المياه العذبة.

٢. حماية صحتنا العامة حيث إن غياب مثل هذه الخدمات يسبب الأمراض. فتلوث مياه الشرب مشكلة كبيرة يجب منع وقوفها، وكذلك فإن صرف المياه المتزالية المتسعة بشكل أنبلمة الحفر الامتصاصية تم تنفيذ مشروع صرف صحي في القرية، ما يقلل الضغط على مصادر المياه العذبة ويساهم في تحسين القدرة على صرف صحي معالجة يمكن استعمالها في الزراعة، مما يقلل الضغط على مصادر المياه العذبة ويساهم في إنتاجية الأرض الصالحة للزراعة وبالتالي دخل المزارع والاقتصاد الزراعي عموماً وتعزيز الأمن الغذائي. ويتم ذلك ضمن معايير لنوعية المياه المعالجة ونوعية المحصول المستهدف وطريقة الري.

٤. توفير كافة النضج المتكرر للحفر الامتصاصية وبذلك تحسين الدخل. وبدل أن تلقي صهاريج النضج حمولتها عشوائياً في البيئة يتم جمع هذه المياه والتعامل معها بشكل سليم. **٥. رفع مستوىوعي الجماهيري بجوانب البيئة.**

نماذج من محطات معالجة مياه الصرف الصحي

ضمن نشاط مجموعة الهيدرولوجيين في هذا المجال، تم مراعاة المراحل التالية في تنفيذ مثل هذه المشاريع:

١. دراسة احتياجات المنطقة المستهدفة.

٢. البحث عن مصادر التمويل بعد عمل كلفة أولية.

٣. تحضير دراسات التقليم البيئي، حيث يتم دراسة الموقع باستفاضة تشمل تحديد مسارات أنابيب الصرف الصحي بشكل مناسب. اختيار موقع مناسب لمحطة المعالجة

وقد سعت مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ولوكها مؤسسة فلسطينية غير ربحية مهتمة بتطوير جانب المياه والبيئة في الوطن عبر سنوات عدة، ولا زالت، إلى تطوير قطاع الصرف الصحي ومعالجةمياهه بشكل ينسجم مع الحاجة المتزايدة للحد من التلوث لدى مصادرنا المائية، وتوفير أو إيجاد مياه معالجة يمكن إعادة استعمالها في الزراعة ما يخفف الضغط على المياه العذبة.

تعريف

مياه الصرف الصحي المتزلي هي المياه الناتجة من الاستعمالات المختلفة للمياه داخل المنزل ومنها: الغسيل، الجلي، الاستحمام، الطبخ، قضاء الحاجة... الخ. وتعرف المياه المستعملة في المرحاض، أي تلك المخلوطة بالإدراجات البشرية المياه السوداء. بينما تعرف المياه الناتجة من الاستحمام، الطبخ، المغاسل وما شابه، دون أن تطالها الإفرادات البشرية، بالمياه الرمادية. ولا تتطرق ضمن استعراضنا للموضوع إلى مياه الصرف الصناعي أو الزراعي حيث تركنا ذلك لفرص أخرى.

مقاييس التلوث

يقيس التلوث في مثل هذه المياه المستعملة بعدة متغيرات منها:

* COD. حيث يقيس التلوث العضوي من كل المواد القابلة للأكسدة بالدايكرومات والموجودة بملاء الملوث.

* Biological Oxygen Demand حيث يقيس التلوث عن طريق معرفة كمية

إنتاجها من الشروة السمكية يفوق إنتاج سوريا ولبنان معاً

المساحة البحرية المحدودة في غزّة تستغل استغلالاً جائراً



استخدام شبكة صيد ضخمة في شاطئ غزة (المصدر: unep)



تدفق مياه المجاري إلى شاطئ غزة (المصدر: unep)

أحمد برغوث / المنسق الوطني للشبكة العربية للبيئة والتنمية في فلسطين

تلخلو منطقة غزة من المصطحات المائية سواء كانت عذبة، أم مالحة جارية، أو في شكل برك باستثناء بحر غزة، وتتضرر أهمية بحر غزة في عدة أمور أهمها أنه المصدر الوحيد لإنتاج الأسماك، وكذلك لعدم دخول حرف الاستزراع السمكي (Aquaculture) إلى قطاع غزة حتى الآن. ورغم ارتفاع أسعار الأسماك المحلية بالنسبة للمستهلك قياساً بالأسعار العالمية، إلا أن المستهلك يكاد يعتمد عليه كلياً لعدم إقباله على المستورد المجمد من الأسماك. ورغم ذلك فإن نسبة قطاع الأسماك لم تصل إلى نسبة ١٪ من الناتج القومي، إلا أن هناك عدد لا يستهان به من المواطنين يعتمدون عليه كمصدر وحيد لدخلهم، وإذا نظرنا إلى المساحة المائية المحظوظة والمسموح بالصيد فيها حسب الاتفاقيات السياسية فهي لا تتجاوز مساحتها ٢٥ كم، وأخصى هذه المساحة والضفوط الاقتصادي والحضار الإسرائيلي على كافة الأراضي الفلسطينية، وما سببه من تفشي البطالة بين صفوف الفلسطينيين، فإن الصياديون يقومون باستغلالها استغلالاً جائراً حيث يزيد إنتاجها من هذه المساحة البسيطة عن إنتاج كل من سوريا ولبنان مجتمعين، مما يشكل خطراً مستقبلاً على البيئة البحرية التي لا تستطيع تجديدها نفسها إذا استمرت عمليات الصيد الجائر.

أما بالنسبة للنقل والمواصلات فعد بحر غزة البوابة الرئيسية للأراضي السلطة الفلسطينية لانفتاح على العالم، وبعد إنشاء ميناء على ساحل غزة ذو أهمية كبيرة بالنسبة للأراضي الفلسطينية والذي قد تمتد خدمته إلى أبعد من أراضي السلطة حيث أن يخدم دول مجاورة.

موارد معدنية في قاع البحر

أما بالنسبة للنواحي الاقتصادية الأخرى فإن منطقة القاع لساحل بحر غزة لم يتم مسحها مسحًا جيولوجيًّا حيث تبقى الاحتمالات واردة بوجود بعض الموارد المعدينة التي لا يخلو منها أي قاع من قيعان البحر. أما الصناعات المرتبطة بالصيد البحري

أشرف على تصميمها وتنفيذها جمعية نطوف للبيئة وتنمية المجتمع:

أول إشارة ضوئية بواسطة التكنولوجيا الحديثة في مدينة غزة



- * وانتظار المركبات لفترات طويلة عند التقاطعات.
- * عرقلة حركة المشاة نتيجة الوقوف الخاطئ للمركبات على ممرات المشاة. كل هذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلى الرغبة في مواكبة التكنولوجيا الحديثة ساهمت في تعزيز فكرة المشروع. ومن الناحية العملية فإن الأجهزة الحديثة التي سيتم تركيبها تعمل وفق المبدأ التالي:
- * يتم إعطاء حق الأولوية للسيارات التي تمر في شارع الجلاء والتجههة شمالاً وجنوباً على التقاطع وهذا الاتجاهان الأكثر ازدحاماً.
- * في حالة قيود مرحلة من أحد الاتجاهات الفرعية الأخرى، تقوم الأجهزة بتحفيز النظام بوجود مركبة في الانتظار فتقوم الأجهزة بشكل تلقائي بإعطاء فرصة مرور لهذه المركبة.
- * تتميز برمجة الأجهزة بالرونة والقابلية للتعامل مع حركة مرور متغيرة على التقاطع وكذلك مراعاة الفارق بين متطلبات المرور في فترات الذروة وفترات المرور القليل.
- * في العدد القائم: مراحل التنفيذ مدعاة بالصور التوضيحية.
- * آلية عمل التقاطع.
- * مقارنة حالة التقاطع قبل وبعد تركيب الأجهزة.

لزيادة المعلومات يرجى الاتصال على رقم ٥٩٣٩٦٧٧ أو البريد الإلكتروني
Natuf_org@yahoo.com

تجري هذه الأيام في مدينة غزة الاستعدادات لتركيب وتشغيل أول إشارة ضوئية بواسطة التكنولوجيا الحديثة لتنظيم حركة المركبات، وسوف يتم ذلك على تقاطع شارع الجلاء مع شارع طارق بن زياد في مدينة غزة. تقوم فكرة المشروع على تحقيق أعلى درجة من الكفاءة في عمل الإشارة الضوئية واستغلال الوقت بشكل مناسب لتقليل الفوائد. وقد ولدت فكرة المشروع من منطلق المحافظة على البيئة حيث أن انبعاثات عوادم السيارات يؤثر بطريقة سلبية على حرارة جوف الأرض مصحوباً بتأثيرات عالمية على ظاهرة الانحباس الحراري الناتج من حركة المركبات. ومن المعلوم أن نسبة التلوث من عوادم السيارات تزداد عند وقوف المركبة.

تتولى مسئولية التخطيط والتنفيذ للمشروع جمعية نطوف للبيئة وتنمية المجتمع وهو بتمويل من مرفق البيئة العالمية / برنامج المناخ الصغيري والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع بلدية غزة التي تتولى مسؤولية تشغيل ومتابعة عمل الإشارات الضوئية في مدينة غزة. ومن المشاكل التي يتم ملاحظتها ويعاني منها المواطنون يومياً على التقاطعات:

- * الاختناق المروري وصفوف الانتظار الطويلة نتيجة العدد الكبير للمركبات والذي يزيد عن ٥٠٠٠ مركبة في قطاع غزة.
- * عدم التزام بعض السائقين بإشارات المرور مما يرفع أعداد حوادث الطرق والذي يزيد عن ١٥٠٠ حادث سنويًا في قطاع غزة.
- * تلوث الهواء والأثار السلبية على المناخ والبيئة والمواضيع نتيجة الازدحام

دعوة للمشاركة في ملحق البيئة والتنمية

ملحق البيئة والتنمية على الانترنت
للتعرف على الأجزاء الأخرى من الملف، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.maan-ctr.org

يتوجه مركز العمل التنموي / معًا إلى كافة المهتمين بقضايا البيئة والتنمية، أفراداً ومؤسسات، أطفالاً ونوادي بيئية، للمساعدة في الكتابة لهذا الملحق، حول ملف العدد القادم (النفايات الصلبة والخطرة في الضفة والقطاع: الأزمة والحلول الممكنة) أو في الزوايا الثابتة (مشاريع بيئية، أخبار ونشاطات بيئية، قراءة في كتاب، إصدارات بيئية - تنمية، انتهك بيئية، سياحة بيئية والصورة تتحدث). ترسل المواد إلى العنوان المذكور أسفل هذه الصفحة. الحد الزمني الأقصى لإرسال المادة ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

الهيئة الاستشارية

أحمد أبو ظاهر أيمان الرامي جمال جمعة د. خيري الجمل
د. سمير عفيفي سعد داغر د. محمد سليم علي اشتية د. هديل رزق القزار

مسؤول التحرير

جورج كرم



للمراسلات

رام الله - تلفون: ٢٩٤٤٥١ / ٢٩٨٦٩٨ / ٢٩٨٦٧٦٦
fax: ٢٩٥٧٥٥ / ٢٩٥٧٥٥ ص.ب. - القدس
e-mail: george@maan-ctr.org

المدقق اللغوي

وسام الرفيدى